

ليجعل دستوراً وينتج منه المطلوب وشرطاً نتاجه انجاباً الصغرى وكلية الكبرى فضروبه النتيجة اربعة الضرب الاول كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثاني كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم
بقديم والثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء
من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم والقياس الاقتراني اما مركب من حليتين كما مر واما من متصلين كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما
من منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج واما فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج
الزوج او زوج الفرد واما من حلية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان
هذا الشيء انساناً فهو جسم واما من حلية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج منقسم بمساويين ينتج
كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمساويين واما من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان وكل حيوان فهو
اما ابيض واسود ينتج كلما كان هذا الشيء انساناً فهو ابيض واسود اما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فانه كانت
متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انساناً فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيواناً واستثناء نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس با انسان وان كانت منفصلة
فاستثناء عين احد الخبرين ينتج نقيض الآخر كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجاً او فرداً لكنه فرد فهو ليس زوج واستثناء
نقيض احدهما ينتج عين الآخر

البرهان

وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لاتتاح اليقين واما اليقينية فستة اقسام منها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنى
والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا شرب السقمونيا مسهل الصفراء وحديثاً
كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات كقولنا محمد عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة وظهر الحجر على يده
وقضاي اقياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهب وهو الانقسام بمساويين ولجدر
وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والكطابة وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة عن شخص معتقده او
مظنونه والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها او تنقبض والمغالطة وهو قياس مؤلف من مقدمات
كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والعمارة هي البرهان ولكن هذا آخر الرسالة في المنطق

التمام

تم بعونه سبحانه طبع هذه الحاشية المرغوبة المنسوبة الى الفاضل النحرير المولى قول احمد عليه رحمة الصمد وشرح
ايساغوجي للفاضل الفنازي افيض على مرقد هما غفران السجالات والوال الرباني في زمن حامي البلاد ومكرم العلماء
وملجأ العباد وخاسم عرق اهل الضلال والعداد اعني به السلطان ابن السلطان السلطان الغازي عبد الحميد

صفت رياض دوله با زهار المعارف والعرفان في مطبعة عبد الله افندي بالرحضة والامتيار

وقد تصادف ختام طبعها في اواخر شوال المكرم سنة

اشي عشر مائة وثلث في الدفعة الثانية

حضر محمد علي الوهف الامير مشفق

عفي عنه المليك

القضايا

ضحاك بالطبع

القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما كلية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء الاول من الكلية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا واما محصورة وهي اما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك يسمى مملكة كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب والمتصلة اما الزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالنهار موجود والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة للجمع والخلو معا واما مانعة للجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر واما حجر واما مانعة للخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يعرف فقد تكون المتصلات ذوات اجزاء كقولنا العدد اما زائدا وناقصا ومساويا

التناقض

وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي اذ انه ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان مجنون وبعض الانسان حيوان والمحصورة لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

العكس

وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية لانه يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا معيناموصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية بهذا الوجه والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان مجنون فيصدق لا شئ من الحجر بانسان والسالبة الجزئية لا عكس لها لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه

القياس

وهو قول مؤلف من اقوال متى سلت لزم عنها الذاتا قول آخر وهو اما اقتراي كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى جدا الاوسط وموضوع المطلوب يسمى جدا الصغر ومحمول المطلوب يسمى جدا الكبير والقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث ومحمولا فيهما فهو الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والشكل الاول هو الذي جعل معيارا للعلوم فنورده هنا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العلامة افضل العلماء الآخرين: قدوة للحكام الراشدين: اشير الدين الابررى طيب الله ثراه: وجعل الجنة مثواه: نحمد الله على توفيقه: ونسئله هداية طريقه ونصلي على محمد وعترته اجمعين: اما بعد: فهذه رسالة في المنطق اوردا فيها ما يجب استحضاره لمن يتبدأ في شئ من العلوم مستعينا بالله تعالى فانه مفيض الخير والجلود: (ايضا عوجي) اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالنضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالنضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام: ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كرامى الحجارة: والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي يخالفه كالمضاحك بالنسبة الى الانسان والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشراكة كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو واما مقول في جواب ما هو بحسب الشراكة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر وهو النوع ويرسم بانه كلي: وعلى كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلي يقال على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته واما العرضي فاما ان يتمتع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم ولا يتمتع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يخص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالمضاحك بالقوة والفعل للانسان ويرسم بانها كلية تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقايق فوق واحدة وهو العرض العام كالشئ بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوان ويرسم بانه كلي يقال على ماتحت حقايق مختلفة قولا عرضيا القول الموضح الحد قول دال على ماهية الشئ وهو الذي يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين كالحیوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس الشئ القريب وخواصه اللازمة كالحیوان المضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جلها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عرضي الاضطرار بادى البشرية مستقيم القامة

قوله في عظيم امر الله اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
والاحتمار عن توافيقه اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
في بار النظم اذ به يحصل التخليد
قوله كما يفعل الخطباء والوعاظ
ادبهم عليه
قوله وفي عظيم امر الله اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
والاحتمار عن توافيقه اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
في بار النظم اذ به يحصل التخليد
قوله كما يفعل الخطباء والوعاظ
ادبهم عليه
قوله وفي عظيم امر الله اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
والاحتمار عن توافيقه اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
في بار النظم اذ به يحصل التخليد
قوله كما يفعل الخطباء والوعاظ
ادبهم عليه

الاولى النظم لها وهي قضايا سلم من النظم وينبغي عليها الكلام لدفعه سواء
كانت سلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم كسليم الفقهاء مسائل اصول الفقهاء
وانغمس من الجد الزام النظم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان
(قوله معتقدي فيه) اما الامم من سماء وارض من العلم والكرامة كالانبياء والاولياء واما
لاختصاصهم بعقل ودين كاهل العلم والزهدي وهي نافع جدا في تعظيم امر الله تعالى
والشفقة على خلقه والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور
ومعادهم كما يفعل الخطباء والوعاظ (قوله تنبسط منها النفس) والغرض
منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف
ويشبه بصوت طيب (قوله ولا يكون حقا) وكونها شبيهة بالحق اما ان يكون من حيث
الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا صورة الفرس المنقوش
على الجدار افرس وكل فرس صهال ينبح ان تلك الصورة صهالة واما من حيث
المعنى فكقولنا رعاية وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وافرسي فوانك
وكل انسان وافرسي فوفرسي ينبح ان بعض الانسان وافرسي والغلط فيه ان موضوع
المقدمات ليس بوجوده اذ ليس شيء موجود يصعد عليه الانسان والفرس
وفائدة المغالطة تغليب النظم واسكانه واعظم فائدتها الاحتراز

عنا عالما قيل ان الفقه علم ادلثيقية وبيان مذكور في كتب
الاصول وفيها المسئلة الاجتهادية طنية لما اشتهر من ان
المجتهد قد يخطئ وقد يصيب ونحن ان كان المراد بالتمثيل
لا ينافي غيرها الا انها خصا بالذكر لكونها مشهورين
في هذا البلد علما ان القياس الخطابي لا يختص باحد دون احد
قوله والغرض من اي عرض المتكلم بالشعر ان اثر نفس السامع
النسب طارا وانعابا سبب ترغيبه اي تحريضه او ترهيبه
او تنفيره يوسف ضياء الشفيع في اختصاص
قوله ويزيد في ذلك ان يكون آه وهذا المقام يحتمل تركيبة متعددة
واظهر ما عتدك ان قوله ان يكون آه من تأويل المفرد في محل الجبر
يتبع لخاصة والجوار مع المجرور في محل بانه فاعل يزيد
والنقد يوزيد انفعال النفس بالنصب في الترغيب
والترهيب بان يكون الشعر على وزن لطيف او بان يكون
النشيد بصوت طيب ومن التركيب المحتملة للمقام وان يصير
فاعل يزيده وهو هو راجعا الى الشاعر اي بقدر الشاعر
ان يزيده القياس السمي الشعر ما يراى المقدمات موزونا
بوزن لطيف او نشيد النشيد طيب قد ير قاسم افندي
وعلم ان الشعر مركب من القضايا والمجملات من حيث انها
مجملات سواء كانت مصدوقا لها او لم يكن وسواء كانت
صادقة في نفسها او لم تكن وهي التي لها هيئة وتاليف
تفصيلان تأثير النفس عنها لما فيها من المحاكات وغيرها حتى
ان مجرور المصدق بما يقتضيه ذلك التأثير والوزن يفيد
رواجا لانها محاكات وقدماء المنطقين كانوا لا يعتبرون
الوزن في حد الشعر ويقتصر على التخييل والمحدثون
يعتبرون معه الوزن والمجهول لا يعتبرون فيه الا الوزن
والعافية

قوله في عظيم امر الله اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
والاحتمار عن توافيقه اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
في بار النظم اذ به يحصل التخليد
قوله كما يفعل الخطباء والوعاظ
ادبهم عليه
قوله وفي عظيم امر الله اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
والاحتمار عن توافيقه اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
في بار النظم اذ به يحصل التخليد
قوله كما يفعل الخطباء والوعاظ
ادبهم عليه

قوله في عظيم امر الله اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
والاحتمار عن توافيقه اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
في بار النظم اذ به يحصل التخليد
قوله كما يفعل الخطباء والوعاظ
ادبهم عليه
قوله وفي عظيم امر الله اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
والاحتمار عن توافيقه اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
في بار النظم اذ به يحصل التخليد
قوله كما يفعل الخطباء والوعاظ
ادبهم عليه
قوله وفي عظيم امر الله اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
والاحتمار عن توافيقه اي في عظيم الله بالافتقار الى الله تعالى
في بار النظم اذ به يحصل التخليد
قوله كما يفعل الخطباء والوعاظ
ادبهم عليه

فإن كل كلمة دل على معنى
ولكن اسم دل على معنى
والقياس القياس
فإن كل كلمة دل على معنى
ولكن اسم دل على معنى
والقياس القياس
فإن كل كلمة دل على معنى
ولكن اسم دل على معنى
والقياس القياس

الاستقراء في لانا تمساح خارج عنه لانه يجوز فك الاعلى عند التصريح الاستقراء
الناس في ساقيا مقسما لافادة اليقين فلا يخرج عن التعريف بهذا لزوم (قوله
والتبديل له وهو ان يستدل بجواز على جاز لا شر كهما في علمه لك كما يقال
البيد كذا كذا لا شر كهما في علمه كثره وهو لا سكا هذا اذا كان المراد بلزوم القول الآخر
لزوم العلم بمعنى الجرم واما اذا كان ما هو اعلى من الظن فلا يخرج عن التعريف بهذا المقيد
قوله المستلزمين لاحدهما) ان يستلزم الكل للجزء يعني ان معنى لزوم القول الآخر
عن القول ليس ان كل قول منها دخل في حصول القول الآخر واستلزام الكل للجزء ليس
الامر كذلك الا ترى ان حصول الجزء ليس موقوف على الكل بل الامر بالعكس فاذا كانت
كذلك يخرج بقوله عنها عن التعريف وايضا يخرج بما يلزم به قول آخر حصول المادة
لا عن قبيلها اذ لتبادر من اللزوم عن الشيء اللزوم عن نفس ذلك الشيء كما في
قوله الاشئ من الاشئ بجرح وكل حجر جاد يلزم منه لا شئ من الاشئ بجرح
كما قيل لكن هذا يخرج بقوله لانا ايضا (قوله عن مثل قياس المساواة)
وهو لما يتركب من قضيتين يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر
كقولنا (أ) مساو (ب) مساو (ج) فانهما يلزم عنهما (أ)
مساو (ج) لكل لانا هما بل بواسطة ان كل مساو لشيء مساو لشيء مساو
مساو (ج) لكل لانا هما بل بواسطة ان كل مساو لشيء مساو لشيء مساو

يملك الحكم على كل المستعمل لانه ان سلم ان الحكم الاسكار للحكمة
في الجرح لزم عنه قول آخر وهو حرة البيد
قوله لزم بمعنى الجرح اي يكون المراد بلزوم به لاقضه ثم يكون المراد
بالعلم العلم بمعنى الجرح وكل منهما خلافا للظاهر بل الظاهر للتباد
منه ان القياس ما يلزم منه القول الآخر نفسه وليس سلم انما
يلزم منه العلم به كما في تعريفه الدليل لكن لا نسلم كون العلم بمعنى
الجرح خصوصا في اصطلاح الحكماء والمطلقين فان يتقدم
بمعنى الادراك مطلق وهو التبادر عند الاطلاق والتعريف
ان يجعل على التبادر منه عبد الرحيم
قوله اما اذا كان ما هو اعلى واعلم ان المراد بل اللزوم القول الآخر
وهو اللزوم بحسب نفس الامر بالنظر الى صورة القول المؤلف
المزوم مع قطع النظر عن خصوص المادة فاذا كانت النتيجة
لازمة لصورة القياس لا يتخلف عنها اصلا ولزم العلم الظني
في بعض المواد انما هو بحسب حصول المادة فيخرج نحو هذا خائط
ينشر منه الغراب وكل خائط ينشر منه الغراب ينهدم فهذا
كما نط ينهدم فهذا القياس بقيد اليقين بحسب الصوق اما
بحسب المادة فيفيد الظن حليلي لا منسرين
محصوله ان علم اللازم متأخر عن علم اللزوم ومترب عليه اعلى
علم اللزوم بخلاف لكل بالقياس له كجزء فان علم الجزء سابق
على علم الكل فلا يكون علم الجزء لازما بالمعنى المذكور وقيل
قوله الا ترى ان حصول الجزء المراد حصوله في الذهن وفي الخارج
فبدل على تقدم علم الجزء على علم الكل فلا يكون مستقدا من الكل
على ان لو بدل كل منهما كان الاستلزام على حاله بخلاف النتيجة فتأمل
قوله فان كان كذلك اي كان معنى لزوم القول الآخر عن الاول ان لكل
قول منها آه يخرج استلزام المقدمتين لاحدهما بقوله عنها
عن تعريف القياس لما ذكره المحشى من رحمه الله

قوله ان كان كذلك اي كان معنى لزوم القول الآخر عن الاول ان لكل
قول منها آه يخرج استلزام المقدمتين لاحدهما بقوله عنها
عن تعريف القياس لما ذكره المحشى من رحمه الله
قوله ان كان كذلك اي كان معنى لزوم القول الآخر عن الاول ان لكل
قول منها آه يخرج استلزام المقدمتين لاحدهما بقوله عنها
عن تعريف القياس لما ذكره المحشى من رحمه الله

[illegible]

في البحر واما ان لا يفرق باعتبار منع الجمع فيكون مائع ليس
كون زبد في البحر جمع عدم الفرق عناد لانهما ممكن الاجتماع
عماد مع غيره
قوله صدق فيها سالتة منع الجمع نحو ليس البتة هذا الانسان
اما ان يكون كاتبا واما تركيا فان سلب منع الجمع بينهما صادق
ان يكون كاتبا وتركيا والحكم بمنع الجمع بينهما متا قضي السلب
وكاذبا ايضا وهو ظاهر وموجبة منع الخلو صادقة لان
هذا الانسان لا يخلو من ان يكون كاتبا بالقوة وان يكون
تركيا لان الانسان لا يتفك عنه التكليف بالقوة وان جاز
انفكاك العزيمة عنه وهو ظاهر **فم خليل**

قوله وصدق موجبة منع الخلو يعني اذا صدق قولنا ليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء لا حجر ولا شجر بحسب منع الجمع
يصدق قولنا هذا الشيء اما لا حجر ولا شجر بحسب منع الخلو
وكذا اذا صدق قولنا ليس البتة زيد اما ان لا يكون في البحر
واما ان لا يفرق باعتبار منع الخلو يصدق قولنا زيد اما ان
لا يكون في البحر واما ان لا يفرق باعتبار منع الجمع عماد
نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا فان سلب
منع الخلو صادق فانه يجوز الخلو عنها بان يكون انسانا
والحكم بمنع الخلو عنها متا قضي لذلك وكاذبا ايضا والحكم
بمنع الجمع صادق هذا كله ظاهر **فم**

قوله صدق بين نقيضيهما منع الخلو يعني اذا صدق بين حجر وشجر
منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر صدق بين نقيضيهما
وهما لا حجر ولا شجر منع الخلو كقولنا هذا الشيء لا حجر ولا شجر
عماد
قوله اذا لم يصدق منع الخلو مثلا ان الشجر والحجر يصدق بينهما
منع الجمع ويصدق بين نقيضيهما منع الخلو فيقال هذا الشيء
اما ان يكون لا شجرا ولا حجرا ولا يتصور الخلو عنهما الا
بصدق نقيضيهما وهو الشجر والحجر فلا يكون بينهما منع الجمع

[illegible]

[illegible]

فقد كان كالمعاد
حيوانا لفظي معانيه
ان معنى النطق
الشيء ايضا
اولا لا يلزم عليه ان يكون
فقد كان كالمعاد
حيوانا لفظي معانيه
ان معنى النطق
الشيء ايضا
اولا لا يلزم عليه ان يكون
فقد كان كالمعاد
حيوانا لفظي معانيه
ان معنى النطق
الشيء ايضا
اولا لا يلزم عليه ان يكون

اي وان كان معناه حيوانا لفظي كان كالمعنى الناطق بعينه فان قلت
اذا عرفت ان الانسان بالحيسم الناطق فان كان معنى الناطق جسم او جوهله
الناطق كان معنى الجسم الناطق جسم جسم لفظي او جسم جوهله الناطق
ولا خفاء فيما فيه من التكرار وان كان معناه شيئا لفظي ونحوه يلزم
ان يكون الجسم الناطق رسما ناقصا مع انه قد ناقص بالانفاق قلت
كون معنى الناطق جسم او جوهله الناطق او شيئا لفظي اذ لم يذكر معه
الموصوف واما اذا ذكرنا ان يكون كذلك تأمل (قوله لكونه اثيرا) آملانه
خارج لازم لكون المركب من الداخل والخارج خارجا وخارجا لا لا
للشيء اثر لذلك الشيء (قوله في ذلك) آملانه في كونه جنسا قريبا مقيدا
بما يخصه (قوله عن تلك التامة) اي عن تلك المشابهة (قوله فكل
من الاوصاف الاربعه) آملانه بل جميعها ايضا لوجود في غير الانسان كالنفس
وهو الحيوان الحي الذي صورته كصوره الانسان (قوله غيبة عن العض
لان الضمك بالطلع يخرج جميع ما عدا الانسان فلا حاجة الى ذكر
سائر العرضية المذكورة (قوله فان ذلك غير ملتزم) آملانه اي عدم لغية
في البعض عن البعض غير ملتزم في الرسم الناقص بل في مطلق التعريف

للفظ آملانه لان اسم الفاعل صفة لا يبدله من موصوف فاذا لم يذكر
فلا بد من تقديره واذا ذكر فلا حاجة الى تقدير عبد الرحيم
فيكون الجسم جنس للجنس وهو مذهب الاكثرين لان الاقلين
وبهم المحقق الطوسي فالواحد عرض عام وادعى المحقق
القطب المراتبة والعرض من العقولات الثانية حاشية
قوله واما اذا ذكرنا ان يكون آملانه وفيه نظرا لكونه لفظي الموصوف في الموصوف
اي عدم ذكر الموصوف مع ذكر الموصوف واحدا متعديا كما هو المتبادر
من كونه ان المراد بالناطق مثلا مجرى النطق فيكون معنى جسم الناطق
جسم لفظي فيكون معنى الناطق لفظيا اذ ذكر الموصوف واما
اذ لم يذكر الموصوف مع ذكر الناطق فيكون معنى الناطق مركبا محتملا لان يكون
تاما لوحدا ناقصا ولان يكون رسما وهذا غاية التوضيح اما
احتمال كون الناطق مجازا في لفظي وان كان احتماله رجحا على
احتمال المشترك قد دفع بانه خلاف المتبادر كما لا يخفى لمحرر
قوله تأمل اهل وجهه ان معناه شيئا لفظي من سواه كان له
فقد اورد كسب غير غيره او ان يكون معنى النطق جسم لفظي اذ
لم يذكر الموصوف وخلافه اذ ذكرنا جوابا ضعيفا في دعواه بل دليل
ظا بفرق في معناه بان الجسم لفظي سواء كان في مطلق الموصوف
ام لا فافهم عبد الرحيم
لان بعض الاجزاء اذا كان خارجا يكون الكل خارجا على مجازاته
ما نقرر من ان المركب اذا كان بعض اجزائه معدوما يكون الكل
معدوما كما نقرر وقال قروخليل لانه ليس عينه ولا اجزائه
ضرورية فيكون خارجا ضروريا ولا واسطة وهو ظاهر =
لان الخارج اللازم الترتيب عليه الشيء بعد تمام ماهية الشيء
والرسم في اللغة لا اثر فيكون النقل من العام الى الخاص
حاشية
الظاهر ان التعريف كونه راجع الى المذكور فيه ومنه قوله راجع الى الرسم فغير راجع الى

فقد كان كالمعاد
حيوانا لفظي معانيه
ان معنى النطق
الشيء ايضا
اولا لا يلزم عليه ان يكون
فقد كان كالمعاد
حيوانا لفظي معانيه
ان معنى النطق
الشيء ايضا
اولا لا يلزم عليه ان يكون
فقد كان كالمعاد
حيوانا لفظي معانيه
ان معنى النطق
الشيء ايضا
اولا لا يلزم عليه ان يكون

في جواب السؤال الأول
 في جواب السؤال الثاني
 في جواب السؤال الثالث
 في جواب السؤال الرابع
 في جواب السؤال الخامس
 في جواب السؤال السادس
 في جواب السؤال السابع
 في جواب السؤال الثامن
 في جواب السؤال التاسع
 في جواب السؤال العاشر
 في جواب السؤال الحادي عشر
 في جواب السؤال الثاني عشر
 في جواب السؤال الثالث عشر
 في جواب السؤال الرابع عشر
 في جواب السؤال الخامس عشر
 في جواب السؤال السادس عشر
 في جواب السؤال السابع عشر
 في جواب السؤال الثامن عشر
 في جواب السؤال التاسع عشر
 في جواب السؤال العشرون
 في جواب السؤال الحادي والعشرون
 في جواب السؤال الثاني والعشرون
 في جواب السؤال الثالث والعشرون
 في جواب السؤال الرابع والعشرون
 في جواب السؤال الخامس والعشرون
 في جواب السؤال السادس والعشرون
 في جواب السؤال السابع والعشرون
 في جواب السؤال الثامن والعشرون
 في جواب السؤال التاسع والعشرون
 في جواب السؤال الثلاثين

دون الحقيقة أو متفقين بالحقيقة في جواب ما هو لان الحيوان مثلاً
 ناظر لا تعريف صاحب التسمية
 يقال في جواب ما زيد وعمر وهذا الفرس وذلك الفرس واجب
 أي على الاعراض
 عنه بان صحة الحيوان الجنس ناظر الى اشتغال السؤال على الحقيقيين
 الى الذين
 المختلفين الى آخر ما ذكره الشارح واجب بان المتبادر من القولية
 وهو لا جعل المتفقين في حكم الواحد
 المقولية صراحة لا ضمناً والحيوان في المثال المذكور ليس بمقول على
 خبران
 المتفقين بالحقيقة صراحة لا ضمناً لكان الكلام اسلم والسؤال والحيوان
 أي من ضمن القول على الكل جواب نوكر
 اشهد ما نعمة تأمل حق التأمل (قوله فان السؤال) فيه ان محله
 أي منه من حيث هو
 بعد قول الصف وهو الذي يميز الشيء عما يشترك في الجنس
 يكون تعديلاً
 انه لان يقلد قولنا وهو المميز الذاتي بعد قوله بل مقول في جواب
 التسمية لا ضعف الجواب
 أي شيء هو في ذاته فأنزل (قوله تنبيهاً على ان كل ماهية) لوقال
 تنبيهاً
 وتنبيهاً بالعطف اوقال وانما قال في الجنس تنبيهاً اه لكان اولي تأمل
 وجه اولوية ظهوره على ذلك
 (قوله من امرين متساويين) امتناع تركب الماهية من امرين
 أي من الجنس اختلاف في العبارة
 متساويين وان لم يقيم دليل عليه لكن تركبها منها غير واقع (قوله
 أي يميز
 كالناطق) فانه يميز الانسان عن المشاركة في الجنس القريب وهو
 أي يميز خصه الانسان عن سائر الخلق المشابهة لكانتها في الجنس
 لحيوان (قوله كالجنس والناس) فان الجنس يميز الانسان عن المشاركة

٦
ففي تقرير الاول وليس كذلك على ما ذكره اللهم الا ان يقال
انهم قيل زيدا علم من الجدار والعسل احلى من الحل عماد
٧
قوله فاما لعل وجه التأمل فان السؤال تعليل للقييد
ليس قوله في جواب اي شئ هو بقوله في ذاته تقديره وانما
يبدى في ذاته لان السؤال له ويمكن ان يكون وجهه ان قوله
فان السؤال باي شئ هو في ذاته انما هو عن الميز الذي
قال وهو الذي كالا يخفى عماد الدين
٨
يتمثل ان يكون وجه التأمل ان السؤال بالماشي ليس علة
لقوله بل مقول في جوابه بل بتحقيق المقام نور الدين
٩
وجه الاولية عدم ارتباط قوله بتبينها على القول السابق وهو
ولذا فانه واما اجازة تبينها بان يكون بغير الواو العطف فان
يكون جواب عن سؤال مقدر فكانه قال وانما قد نفى لجنس تبينها
وتقرير السؤال انه لم قال في الجنس ولم يقل في الوجه هذا
ثم ان هذا الابراد انما يراد على ان يكون قول تبينها مفعولا له
انما اذا كان حال من فاعل قال فلا يراد ولهذا قال المحقق تأمل
سليم بن يحيى
١٠
قوله وان لم يقيم دليل عليه يعني ان الدليل على امتناع التركيب
من امرين متساويين كتركيب الجنس العالي وتركيب الفضل
القريب منها وعلى تركيب ماهية مركبة من الجنس والفضل
غير تام فاذا كان الامر كذلك جاز وقوع المركب منهما فقول
غير واقع ممنوع ويمكن التوجيه بان المراد غير مجزوم
الوقوع لان عدمه مجزوم به فلا تغفل فوخليل
١١
يعني قوله كالناطق والحيوان مثلا لان للفصل القريب والجنس
القريب والاول للاول والثاني للثاني فعلى هذا كان الاول
ان يقول كالناطق في الفصل بدل قوله كالناطق
والحيوان في الجنس بدل قوله والحيوان تأمل عبد الرحيم
١٢
وجه التأمل ان يجوز ان يكون العلة الغائية مقددة في
يجوز قول تبينها بدون الواو شمعى

[illegible]

لعل وجه التأمل أن قوله لا يناسب لا يناسب الأولى أن يقول بأبي =

قوله لا يناسب أي عدم المناسبة أنه يفهم من قوله أما ههنا أنه
الحصر ليس في كيفية مجتزعهما حصراً فلا يناسب وذلك
الحصر حصراً في النسبة لأنه ليس بالنسبة التي مجتزعهما
بالمستقيمين بالحقيقة لأنه ليس المص ووجه مجتزعهما
بقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة عبد الرحيم

قوله تأمل وجهه أن قوله دون الحقيقة مراد في نظم الكلام
وأنما لم يذكره اختصاراً أو ليكون للسؤال وجه واجب
على وفق السؤال ويمكن أن يكون وجهه أن هذا الكلام
أنما يتم لو لم يبين السؤال على ذكره دون الحقيقة بل كان مبنيًا
على غفلة من ذلك القيد وأما إذا جعل وارداً مع اعتباره
في الاحتراز فلم يبق لقوله أما ههنا أنه فائدة كما لا يخفى
عبد الدين

قوله ما ذكره بيان للشيء المقدم عليه لتأليف الفصل بين
الصفة والموصوف وان لم يكن اجنبياً بولاهتمام والا
ظهر أن يكون من ابتدائية أي من بين إذا ه حسن اقتد

قوله فلا يندفع بالحب المذكور بل يندفع بإرادة قيد فقط
الاهتمام لا أن يتكلف ويجعل دون طرف القول مقولاً دون
مختلفين لكن تقرير المصاح بعيد منه كذا نقل عنه عماد

لأن جميع المذكورات من الجنس وأمثلة مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد دون الحقيقة لأن يتكلف ويجعل
دون طرف القول مقولاً دون مختلفين لكن تقرير المصاح بعيد عنه

قوله فلا يرد لأنه لا يقال في جواب ما هو أصله على المختلفين
بالعدد دون الحقيقة ولا على المختلفين بالحقيقة عبد الرحيم
بل يرد لجنس فقط فلا يندفع بالحب المذكور بل بإرادة قيد
فقط أو يكون مراد وحيوان لأن الذكرها المشي بعيد هذا

قوله متلازم فإن فيه أن في إثبات الاتفاق سكوت عن تفاوت

لكن لا يناسب قوله في الجواب أما ههنا تأمل (قوله هذا) أي السؤال الجنب

وأمثاله أن ورد فأنما يرد على مجتزعهما بوصف الكثيرين بالمستقيمين
بالحقيقة لأن يقال الحيوان أمثاله يقال في جواب ما يزيد وسمرو وهذا الفرس

وذلك الفرس مع أن زيداً وسمراً مستفان بالحقيقة وكذلك هذا الفرس
وذلك الفرس فكيف به عنهما ولا يرد على المصنف لأنه في الاختلاف بالحقيقة

مع إثبات الاختلاف في العدد ولا يوجد مما ذكره في كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو في هذا المقام نظر من وجهه

أولاً فلا بد أن كان السؤال على الاحتراز عن الجنس وأمثاله بقوله مختلفين
بالعدد بدون ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا يندفع بالجواب المذكور

وأن كان على الاحتراز عنهما بقوله مختلفين بالعدد مع ملاحظة
قوله في جواب ما هو فلا يرد بالأمثال وأما ثانياً فلا بد من عدم الاختلاف

بالحقيقة مع الاتفاق بينهما مستلزم من الاتفاق في ورود
هذا الاعتراض بين في الاختلاف بالحقيقة وإثبات الاتفاق بينهما

على ما لا يخفى وأعلم أنه لو قرر الاعتراض هكذا تعريباً النوع متفق
بالحسن لأنه يصدق عليه أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد

أي عن الجنس
استدلاله من الفصل
البعيد وقاصه
الجنس والعرف
العام

أي نظر المأثور
وهو في الاتفاق
بقوله دون الحقيقة
لأن عدم الاتفاق
بالحقيقة يستلزم
الاتفاق بها

قوله في جواب ما هو هو حلقاً لا مثال عن لا غيراً كان كلام
الشاح مسلماً عن الكذب
قوله في جواب ما هو هو حلقاً لا مثال عن لا غيراً كان كلام
قوله في جواب ما هو هو حلقاً لا مثال عن لا غيراً كان كلام
قوله في جواب ما هو هو حلقاً لا مثال عن لا غيراً كان كلام

و اما عدم انتفاض النصف بالمطابقة فانه لا يجوز ان يقال
عند اطلاق لفظ الشمس على نجوم مثالي بالمطابقة انها لا
القطعة على ما فهم فقط ما فهم واما عدم انتفاض النصف على النجوم
ليس لكل بل على الجرم فقط كما ان قالوا عند اطلاق لفظ الشمس على النجوم
بالمطابقة فانه لا يجوز ان يقال لفظ الشمس على النجوم بال
بالمطابقة انها لا باللفظ على ما فهم واما عدم انتفاض النصف على النجوم
باللزام لان الملازم من ليس توسط الوضع الملازم بل
بواسطة الوضع نفسه كما نقله عن اهل عماد الدين

على تقدير التقيد بذلك القيد ايضا لا يندفع الانتقاض ههنا اذ يصيد على
^{لفظ} ^{أي بتوسط} ^{الوضع} ^{أي لعدم التقيد به} ^{القيد}
دلالة الشمس على الضوء تضمنها والزامها لها لالة اللفظ على تمام ما وضع
^{عند الإطلاق على المجموع} ^{فاعل بصديق}
بتوسط الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حد المطابقة بالنضمن والا لزاما
^{أي بصديق} ^{في حد المطابقة على النضمن والالتزام}
يصيد على الدلالة على الضوء مطابقة والزاما أنها لالة اللفظ على جزء
^{أي لالة الشمس} ^{عند الإطلاق على الضوء} ^{فاعل بصديق}
ما وضع له بتوسط لتمام ما وضع له فينتقض حد النضمن بالمطابقة
^{بمعنى تعاضد}
والالتزام وكذلك يصيد على دالة الشمس على الضوء مطابقة وتضمنها
^{فاعل بصديق} ^{عند الإطلاق على الضوء}
أنها لالة اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له
^{ببناء إلى الوضع لمجرد المعلوم} ^{بمعنى كاجمعا}
فينتقض حد الالزام بالمطابقة والنضمن فان قيل يمكن ان يقدر القيد كذا
^{أي بصديق} ^{في حد الالتزام على المطابقة والنضمن} ^{أي في تمام ما وضع له}
اللفظ الدال بالوضع يد على تمام ما وضع له بتوسط الوضع له بالمطابقة
وعلى جزء بتوسط الوضع للكل بالنضمن وعلى ما يلازمه والذهني بتوسط
الوضع للملزم بالالزام قلنا هذا التقدير مع انه غير متبادر من
السوق لا يندفع به انتقاض حد المطابقة بالاخرين (قوله اكفى
^{أي بالنضمن والالتزام}
المصر ههنا) أي في حدود الدلالة الثلاث بارادة قيد الحكيمة من غير ذكر
^{أي بيان لارادة قيد الحكيمة}
بان اراد ان اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له من حيث انه
^{بمعنى} ^{من الاول} ^{عط} ^{أي بمعنى} ^{أي اللفظ}
دال على تمام ما وضع له يدك بالمطابقة وعلى جزء من حيث انه دال

قوله ان يصدق ما هو في نظر لان ضمير في توسط الوضع تمام ما وقع
 له ان كان راجعا الى ما التي هي عبارة عن الضوء فلا نها عليه
 بالمطابقة لا غير وان كان راجعا الى المجموع فلا نها عليه
 بالضمين لا غير وان كان راجعا الى الجرم فلا نها عليه بالانتماء
 ومنشأ التوهم ارجاع الضمير الى مطلق ما وضع له وليس كذلك
 بل هو الثاني عبارة عنها الاول لا اعم عماد

٢ فينتقض لان قوله تمام ما وضع له اعم ويصلح ان يكون كل واحد
 من الضوء والجرم والمجموع تمام ما وضع له لكون جميعها
 مشتركة في الوضع المحرر

٣ حتى لا يكون حد المطابقة ما نفا لا غيرها =

٤ وهو المجموع بالنسبة الى التضمن والضوء بالنسبة للمطابقة

٥ والذاتي هو نفس الضوء في المطابقة ومجموع الجرم والضوء
 في التضمن =

٦ قوله قلنا هذا التقدير لان ذلك ايضا مبني على تفهيم ما وضع
 له الثاني من الاول وعدم اتحادهما فان لم يندفع فيه ذلك ونسبنا
 على ذلك التقدير مع ان كلا منافي تسليم اندفاع الانتقاض
 فيما عدا حد المطابقة وعدم تسليم فيه على ذلك التقدير
 محل بحث ومناقشة من غير هذا الوجه الذي ذكرنا انفا
 عبد الرحيم

٧ قوله من السوق انما قال من السوق دون من العبادة لان كون
 متعلق الوضع كما قدره اولانا هو مقتضى السوق
 يوسف افندي

٨ لا نسلم عدم الاندفاع لان عدم الاندفاع انما كان مفهوما
 فظا التمام في القيد مغاير ان الاخر وليس كذلك لان الشيء
 فاعيدت عليه معرفة يكون عين الاول وههنا كذلك
 صلح

بالغيب وهو متوسط الرفع
في المثال الغرض من رفع
الغيب لا برفع
الرفع والغرض من الرفع

بالتصديق
عند الاطلاق
على الجرم =
لست عند الاطلاق على
الجرم =
عند الاطلاق
على الجميع =
... اي في غير سلكه

على اثره
بالضمن
على اثره
بالضمن

قوله من غير أن يكون له ما وضع له
لا يبيح رايه الا عند الضرورة لاننا نقول الضرورة
منها ثابتة عن ذكرها فخذ فيها المصاحصة
في تعيين الكلمات المنسوبة
واما اندفاع انتفاض الحسين الاخير من عند هذا التحريم
فقطاهي اذ لا يصدق على دلالة لفظ الشمس على جزء ما وضع له
مطابقة والتزاما لانها دلالة لفظ الشمس ولا يصدق على دلالة
على تقدير عدم لفظ الشمس على ما يلزمه في الذهن بتوسط الوضع
انها دلالة لفظ الشمس على ما يلزمه في الذهن بتوسط الوضع
للازمة ضرورة تحقق تلك الدلالة على تقدير عدم
وضعه للمازور

فإن الأصل هو الالتزام
ولم يجعل موضوع الالتزام
ما كان موضوع الالتزام
ولم يجعل محولا بل أصلا هو المطابقة
أما الحكم ليس محولا بل هو الالتزام
المطابقة ليس محولا بل هو الالتزام
موضوعا وموضوعا محولا بل هو الالتزام
وهو ليس موضوعا محولا بل هو الالتزام
قوله في الالتزام المطابقة له
بالإتفاق والالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
قوله في الالتزام المطابقة له
بالإتفاق والالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
قوله في الالتزام المطابقة له
بالإتفاق والالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له

ليس قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة لأن العكس جعل الموضوع محولا والمحمول موضوعا وهو ليس كذلك (قوله وكذا الالتزام) لا يستلزم التضمن أما استلزام التضمن لا التزام فليس محققا أيضا على رأي الجمهور ومتحقق على رأي الامام يعرف بالندب (قوله فالامام قال به) أي حكمه باستلزام المطابقة الالتزام بناء على زعم أن تصور كل ماهية يستلزم تصورها أنها ليست غيرهما (قوله ليس محقق) لأن استلزام تصور كل ماهية تصورها أنها ليست غيرهما ممنوع بل عدم الاستلزام مجزوم لا ناتصور كثير من الماهيات ولم يخطر ببالنا غيرهما فضلا عن غير الغير عنها (قوله لأنه لا يدل على كل امر خارج) مستدرك لا حاجة الى ذكره ههنا لأنه يقال للالتزام على اللازم ذهنا بل الاولى ان يقال لان الاعتبارية اقوى مراتب للزوم الذهني وهو البين بالمعنى الاخص حتى يثبت جهة اختيار الالتزام على اللزوم ايضا (قوله والالكان كل شيء دأعلى كل شيء) أي وهو خلاف الواقع (قوله غير مضبوط) أي يضابط بوجه

بمعنى الوجود مثل قال عليه أي ورد عليه وإذا استعمل بمعنى الاعتراض نحو قال عنه أي اعتراض عنه مثلا إذا تصورنا الانسان بالحيوان الناطق وحكما به استلزم قولنا الانسان ليس غير هذه الماهية بل عتبه أي تصور هذه القضية فظهر أنها خارجة عن تلك الماهية فيتحقق الالتزام في كل مادة تحققت المطابقة فيها لان كل معنى مطابق ماهية من الماهيات فافهم عبد الرحيم قوله وليس آه يشعر ايضا بان النزاع في الاستلزام بعد اتفاق في معنى اللزوم وليس الامر كذلك بل الاعتبار عند الامام تلزوم بمعنى الاعم وعندهم اللزوم بالمعنى الاخص فلا خلاف في الحقيقة الا في الاعتبار فان كان الاعتبار الاعم فلا شك في الاستلزام وان كان الاخص فلا شك في عدم الاستلزام ايضا فتأمل قوله خليفه

اعلم الاستلزام تصور كل ماهية تصورها أنها ليست غيرهما مجزوم ولكن لا يلزم من ان يكون مجزوما ان يصير محققا فلا يرد ما قيل من انك تقول ان عدم الاستلزام مجزوم فلم يكن محققا شرح قوله فضلا انه لا مفهولا لطلق لفعل محذوف في فضل فضلا يستعمل في موضع يتوسط بين امرين متبين يكون الثاني اليق بالنفي هذا كقوله ان الامر لا ينظر الى الغير فضلا عن ان يعطيه شيئا

لان في الشيء عن الشيء لا يكون الا بعد معرفتها لكن في الغير لا زوم بين معنى الاعم واعتبر ههنا اللازم البين بمعنى الاخص عماد فيه انه لو طئه لاداء المقصود وسيان للزوم حتى يظهر لك انه مزيل لسمية المسبب من السببية فاحسب فانه ظاهر فافهم عبد الرحيم اما اذا كان المقادير انحصار المقطع بهذه الدلائل اثبت هذا الكلام جيد

فإن الأصل هو الالتزام
ولم يجعل موضوع الالتزام
ما كان موضوع الالتزام
ولم يجعل محولا بل أصلا هو المطابقة
أما الحكم ليس محولا بل هو الالتزام
المطابقة ليس محولا بل هو الالتزام
موضوعا وموضوعا محولا بل هو الالتزام
وهو ليس موضوعا محولا بل هو الالتزام
قوله في الالتزام المطابقة له
بالإتفاق والالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
قوله في الالتزام المطابقة له
بالإتفاق والالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
قوله في الالتزام المطابقة له
بالإتفاق والالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له

فإن الأصل هو الالتزام
ولم يجعل موضوع الالتزام
ما كان موضوع الالتزام
ولم يجعل محولا بل أصلا هو المطابقة
أما الحكم ليس محولا بل هو الالتزام
المطابقة ليس محولا بل هو الالتزام
موضوعا وموضوعا محولا بل هو الالتزام
وهو ليس موضوعا محولا بل هو الالتزام
قوله في الالتزام المطابقة له
بالإتفاق والالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
قوله في الالتزام المطابقة له
بالإتفاق والالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
قوله في الالتزام المطابقة له
بالإتفاق والالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له
الالتزام المطابقة له

قوله على قول
أما شارح الشارح وقد صرح قديم من
تهدى إلى القائل وقد صرح قديم من
الأعراض إلى القائل وقد صرح قديم من
الانحصار في غاشية المطالع حيث قال دلالة
ما ليس بلفظ قسبان وهو التبادر من كلامه في الحاشية الصفح
كذلك لا في الأولى انه تذكر الضمير لان الضمير راجع إلى غير اللفظية =
فقد دلالة السعال آية إشارة إلى ان السعال الذي هو الدال على وجع
الصدر قد يكون لفظا مثل احاح وقد يكون غير اللفظ كما يسمع صوتا
من الرجل الذي يسعل ودلالة هذا على وجع الصدر غير اللفظية لان
اللسان يلفظ ليجتزعا لا الدلالة على الوجع لان السعال الذي هو الدال على وجع
نفس اللفظية لا يسمع صوتا
فقد دلالة السعال آية إشارة إلى ان السعال الذي هو الدال على وجع
الصدر قد يكون لفظا مثل احاح وقد يكون غير اللفظ كما يسمع صوتا
من الرجل الذي يسعل ودلالة هذا على وجع الصدر غير اللفظية لان
اللسان يلفظ ليجتزعا لا الدلالة على الوجع لان السعال الذي هو الدال على وجع
نفس اللفظية لا يسمع صوتا
فقد دلالة السعال آية إشارة إلى ان السعال الذي هو الدال على وجع
الصدر قد يكون لفظا مثل احاح وقد يكون غير اللفظ كما يسمع صوتا
من الرجل الذي يسعل ودلالة هذا على وجع الصدر غير اللفظية لان
اللسان يلفظ ليجتزعا لا الدلالة على الوجع لان السعال الذي هو الدال على وجع
نفس اللفظية لا يسمع صوتا

الشددة فهو دال على الوجع وإذا افتحت الهمزة دل على
التحسر على ما قال قدس سره في حاشية المطالع قوة حليل
لأن صدور اللفظ المنسوب إلى الطبيعة يسمى طبيعية والدلالة
أيضا منسوب إلى التلطف فيسمى أيضا طبيعية =

٧
يعني لو كان الموصوف منسوباً الى الطبع كذلك الوصف منسوباً
الى الطبع والمراد من الموصوف اللفظ ومن الوصف الدلالة على
٨
قوله في تفهيم المعاني مصدر مضى الى المفعول ثان وفاعله

٩
التفهم قبول الفهم والفهم تصور للشي من الخطاب والتفهم
ايضا المعنى الفهم السامع بواسطة اللفظ **فطلب الدين**
قوله وتفهمها مصدر مضاف الى المفعول الاول وقاعله **مروء**

فان قيل لا بد من بيان صلاح العلم فان العلم اذا لم يوصل الى
العلم بالواقع او بنفسه اذ عرفت فافهم **العلم**
بالواقع وهو العلم بالواقع فيكون المذكور ضمنا **عبد**
فان قيل لا بد من بيان صلاح العلم فان العلم اذا لم يوصل الى
العلم بالواقع او بنفسه اذ عرفت فافهم **العلم**
بالواقع وهو العلم بالواقع فيكون المذكور ضمنا **عبد**

فيكون كل واحد من الدلالة العقلية والطبيعية بالنظر الى
الركي منضبطا وبالنظر الى الغبي غير منضبطة فلا يكون
منضبطة بالنظر الى الجميع مع ان الواجب ان يكون كذلك
فلا يكون مرادنا سمودي

قوله ومع ذلك آه يجوز ان يكون منبهة الدليل الثاني وثوبه
قوله بخلافه آه ويجوز ان يكون ترقياً فهو دليل ثالث يوسف

ولما لا يتصور في الطبيعة إلا المطاوعة
فإن لا بد من أن يكون في المطاوعة
كثير من القليل والمطاع
وكذا الحال في المطاوعة

المعنى هو العلم بان هذا اللفظ
العلم بالنسبة
والعلم بالوضع
المعنى هو العلم بان هذا اللفظ
العلم بالنسبة
والعلم بالوضع

[illegible][illegible]

ولما لا يتصور في الطبيعة إلا المطاوعة
فإن لا بد من أن يكون في المطاوعة
كثير من القليل والمطاع
وكذا الحال في المطاوعة

المعنى هو العلم بان هذا اللفظ
العلم بالنسبة
والعلم بالوضع
المعنى هو العلم بان هذا اللفظ
العلم بالنسبة
والعلم بالوضع

[illegible]

وَرَضَ لِلدَّيْلِ الطَّوْرَ الْفَائِزَ
وَرَضَ لِلدَّيْلِ الطَّوْرَ الْفَائِزَ

على صيغة كلام
للغاسل في

1

في ان تيقن البرهان انه ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم
الامارة في العلم بالبرهان ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم
في ان تيقن البرهان انه ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم

فلا يكون الشيء الاول مفيداً للعلم بالبرهان ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم
في ان تيقن البرهان انه ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم

بما اخرجته وهو المنبى على ما هو المشهور من اعتبار الحكماء التقصير
بالفعل في الظن والتحقيق احتماله ولو لا استقبال
فقد اخذ في الظن لا في اليقين واما الاخير فلا نهان من
المصورات واليقين من التصديقات وفيه ان دلالة مطلق الدوال
من قبيل الدلالة في التصديق اذا اتصلت في تصور نفس اللفظ
يوسف افندي

فلا يكون الشيء الاول مفيداً للعلم بالبرهان ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم
في ان تيقن البرهان انه ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم

كذلك انما يطبق بالنسبة الى الاشياء لا انه يصدق عليه انه
يلزم من العلم به العلم بالعلوم التصورية من الحيوان
الناطق فانه يلزم من العلم به العلم بالاشياء
مثل ان يقال هذا واجب لانه قال ابو حنيفة رح بوجوده
فهو واجب وكذا يصدق على ما يتركب من المقدمات
لجملية جملة مركبة

فلا يكون الشيء الاول مفيداً للعلم بالبرهان ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم
في ان تيقن البرهان انه ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم

ويمكن ان يقال ان العلم في تعريف الدلالة اسم للشيء
والصدق اليقيني والمراد بالبرهان معناه القوى لا اصطلاحاً
قوله ان يقال له هذا معنى على حمل العلم على مطلق الادراك
والدال في طرف التصورات والدليل في التصديقات وهو على
قسمين وسوق عبارة يشعر بان يقال هذا بعد تمام التعريف
للمذكور في الشرح ولا يخفى ما فيه فالاول ان يفيد ذلك بقوله
بعد قوله ما يلزم العلم من العلم بشئ اخر يوسف افندي
وهذه العبارة ليست بواضحة في المراد وهذا القول مني على
اشراك المساواة بين المرفوع والمرفوع كما هو مذهب المتأخرين
ولو جاز التعريف بالاسم والاختصاص كما ذهب اليه القدماء

فلا يكون الشيء الاول مفيداً للعلم بالبرهان ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم
في ان تيقن البرهان انه ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم

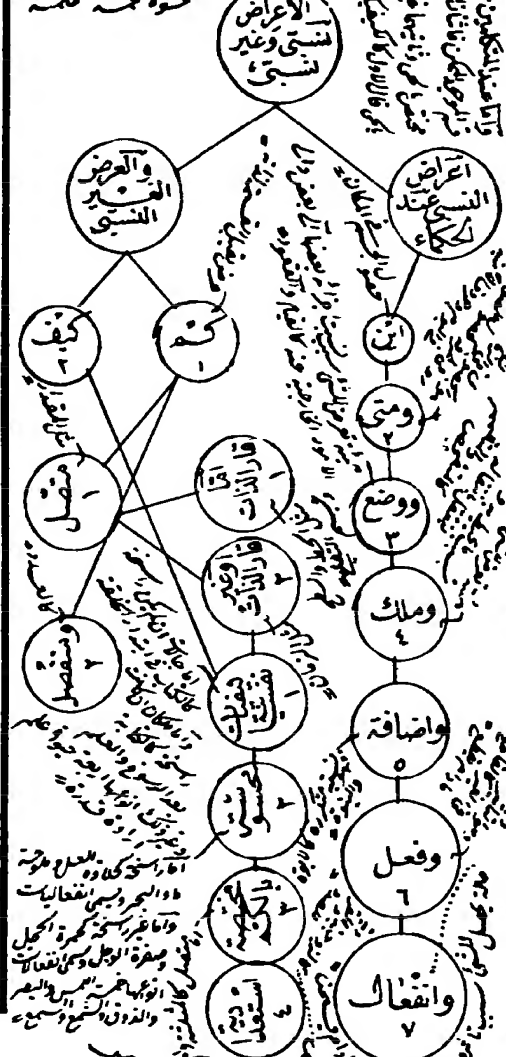
فلا يكون الشيء الاول مفيداً للعلم بالبرهان ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم
في ان تيقن البرهان انه ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم

فلا يكون الشيء الاول مفيداً للعلم بالبرهان ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم
في ان تيقن البرهان انه ان اردت ان تيقن بصدق ما لا بد ان لا يكون
من العلم بها الظن بشئ اخر فاقم

[illegible]

تفعل ذات يعرض عليه الالبوة =
 واذ الم يقل تفعلها لا تفعل المتكلمين يكون من المعقولات اثنتان
 و هو اي امر
 مثلاً

كما هو مذهب الحكماء حيث قالوا الاضافات من الاعراض
والاعراض موجودة في الخارج والمكملون فلا يقولون بوجود
في الخارج ويقولون انها امور اعتبارية غير موجودة في الخارج
بالتفنية كالارادة والقدرة والعلم والغضب الثاني



قوله فانه لا نسلم استدراك قوله
فما كان له ان يعجز ان يكون
الوصف ناكلا لكان المتضمن للموصوف
واذا كان يوم اعطيا
قوله فانه قد علم من ظاهر اللفظ
وذكر الامر الثاني بقوله

مابطابقہ کا لاضافات اذا قبل تحقیقہا فی الخارج کذا فی حوا

شرح التجريد واذا عرفت هذا فقول قوله لا يجازى بها

امر في الخارج قيد للمعقولات الثانية مراد بها معناها اللغوية

اي الامور المتعلقة في المرتبة الثانية لامعناها الاصطلاحية المعبر
 فاعل المعبر = اي قول الشارح = وهو حقيقه
 اصطلاحي = صفة لشي

فيه القيد المذكور والالتزام قوله التي لا يجازيها سر في الخارج مستدركا
على ما كان المراد في المعقولات الثانية

مستغنى عنه فيكون المحجوع عن القيد والمقيد هو العنصر المصطاد

للعقولات الثانية ولا يجوز أن يحمل العقولات الثانية على المعنى
الذي هو في الحقيقة لا يوصف به

الاصطلاحى ويجعل جملة الصلة والوصول صفة كاشفة
من حقيقة الذات الثانية = لا تارة بان الدين =

عن حقيقته كما توهم بعضهم ^{لانه ينقض بالعدوم العقل} ^{اي التعريف} ^{فيه نظر لان منه امتنى على ان}

[illegible]

في هذا المعنى يلحق بدون الانسان والا حق لساويه يجب ان يكون مساويا له بان يكون لكل جزئه دخل فيه والسابع انه لما اختار مذهبا لتأخيرين كان ينبغي باربعة امثله اللاحقه لذاته ونجزه الاسم ونجزه المساوي ونجزه المساوي

٤. سواء كان العلم مساويا كالمثل والمثل بالارادة بالقوة فانها لاحقا بواسطة الحيوان وهذا مذهب التأخيرين وهو ليس بتحقيق ومذهب القدماء ان الاحق بواسطة تجزء الاسم من الاعراض الغريبة

٥. قوله كالنبح يعني ادراك الامور الغريبة للانسان بالقوة لا بمعنى الهيئة الانفعالية فانه عارض لساويه لان النبح ينال كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوفوع للحيوان

٦. قوله ونجزه كالحركة بالارادة لم بواسطة كونه حيوانا هذا طريق التأخيرين وان كان مدخلا فيها لان الاحق بواسطة تجزء الاسم ليس من الاعراض الذاتية بل الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته او مساويه وما يعرض للشيء بواسطة تجزء الاسم كونه غيرا سمي بملاقيه من الغريبة بالنسبة الى ذات الشيء

لكان اولي والتمام اول الكلام مع آخره انما تاما
(قوله عن الاعراض الذاتية) والعرض الذاتي ما يلحق
الشيء لذاته او مجزئه او لمساويه كالنبح والحركة
بالارادة والضحك للانسان (قوله من حيث نفعها
في الايضال) الظرف اما متعلق ببحث اي يبحث
عنها بسبب نفعها او بالاعراض باعتبار المعنى
اي للواقع من حيث نفعها آه والضمير راجع الى
التصورات والتصد يقات لا الى الاعراض الذاتية
اذ الحثية قيد الموضوع لا الاعراض الذاتية
فلا يرد عليه ما قيل ان هذه الاعراض اوصاف
للتصورات والتصد يقات ولا دخل لها في الايضال
لان الموصل وجزئه هو نفس التصورات
والتصد يقات والمقصود من هذا القيد ان المصطلح
لا يبحث فيه عن جميع احوال التصورات والتصد يقات
بل عن احوالها اللاحقة لها باعتبار نفعها

هذا المعنى يلحق بدون الانسان والا حق لساويه يجب ان يكون مساويا له بان يكون لكل جزئه دخل فيه والسابع انه لما اختار مذهبا لتأخيرين كان ينبغي باربعة امثله اللاحقه لذاته ونجزه الاسم ونجزه المساوي ونجزه المساوي

٤. سواء كان العلم مساويا كالمثل والمثل بالارادة بالقوة فانها لاحقا بواسطة الحيوان وهذا مذهب التأخيرين وهو ليس بتحقيق ومذهب القدماء ان الاحق بواسطة تجزء الاسم من الاعراض الغريبة

٥. قوله كالنبح يعني ادراك الامور الغريبة للانسان بالقوة لا بمعنى الهيئة الانفعالية فانه عارض لساويه لان النبح ينال كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوفوع للحيوان

٦. قوله ونجزه كالحركة بالارادة لم بواسطة كونه حيوانا هذا طريق التأخيرين وان كان مدخلا فيها لان الاحق بواسطة تجزء الاسم ليس من الاعراض الذاتية بل الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته او مساويه وما يعرض للشيء بواسطة تجزء الاسم كونه غيرا سمي بملاقيه من الغريبة بالنسبة الى ذات الشيء

في هذا المعنى يلحق بدون الانسان والا حق لساويه يجب ان يكون مساويا له بان يكون لكل جزئه دخل فيه والسابع انه لما اختار مذهبا لتأخيرين كان ينبغي باربعة امثله اللاحقه لذاته ونجزه الاسم ونجزه المساوي ونجزه المساوي

٤. سواء كان العلم مساويا كالمثل والمثل بالارادة بالقوة فانها لاحقا بواسطة الحيوان وهذا مذهب التأخيرين وهو ليس بتحقيق ومذهب القدماء ان الاحق بواسطة تجزء الاسم من الاعراض الغريبة

٥. قوله كالنبح يعني ادراك الامور الغريبة للانسان بالقوة لا بمعنى الهيئة الانفعالية فانه عارض لساويه لان النبح ينال كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوفوع للحيوان

٦. قوله ونجزه كالحركة بالارادة لم بواسطة كونه حيوانا هذا طريق التأخيرين وان كان مدخلا فيها لان الاحق بواسطة تجزء الاسم ليس من الاعراض الذاتية بل الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته او مساويه وما يعرض للشيء بواسطة تجزء الاسم كونه غيرا سمي بملاقيه من الغريبة بالنسبة الى ذات الشيء

اشیو قول احمد نام کتاب مستطابك مشكلات و غوامضی حل ایدر درجه زبرده مذکور الاسامی کتابگرد
 محشی و ایضاح اولندرق موقع انتشاره وضع اولندقی
 اسامی کتب

یوسف افندک عمادالدین قرخلیل شرح مطالع عبدالرحمن عبدالرحیم تحفه عوامل قره موسی عرب زاده دوه لو
 مولانا نورالدین سید شریف حواجه زاده برسی محمد امین محمودا: مصباح داود افندک حواجه ابوالقاسم
 حسن افندی رحمی افندی علی المرتضی شیخ زاده ترجمان سید عثمان محیی الدین قطب الدین شوق
 حسن چلبی سلیمان قره باغی صدرالدین قریبی حسکانی اسماعیل صبی فیض الله افندک احمد حمیدی
 قاسم رضوی کتفی ابراهیم افندک ابن حلکان برهان لکنبوی درالناجی یوسف حسنی فتح الله افندک
 شرح عقائد مختصر معانی مودیکر خواش لریندخی وارذیر

بر مہر قندہ طوہ دینی پاک یانے

ار اے طہی سمدہ اوں اے اے طہی سمدہ اوں اے
نہلمہ اے اے نامہ علیہ شمع برادر عود

مہر نقہ عفرہ بے دلا

بارے علیہ

مہر نقہ عفرہ بے دلا
مہر نقہ عفرہ بے دلا
مہر نقہ عفرہ بے دلا

مہر نقہ عفرہ بے دلا
مہر نقہ عفرہ بے دلا
مہر نقہ عفرہ بے دلا

وهو الذي يفتقر بقول الاله نحو العالم حادث لانه متغير والقادر
بالرقية والظهورات الالهية
وهذا المقدمه معيارها على اختلافها فيكون بالاربع
من اشخاص لا يحدودوا قدم على الكون وكلما يكون شأنه
فان هذا الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى فترى انه كلام صحيح
وكل من ادعى النبوة واعلم الحق في حق محمد عليه السلام
ولا يشك في ذلك بل العيا بطنة
علاصين مثل خمسة
وا عشر وعشر بالاشهية
وقوله العلم بالاشهية

حصول اليقين (كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ادعى النبوة واظهر
المعجزة على يد) فانه كملنا بالبلد النائية والام الماضية (وقضيا
قياساتها معيارا كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن
وهو لا نقسم بمساويين) فان الذهب يترتب في الحال ان الاربعة منقسمة
بمساويين وكل ما كان كذلك فانه زوج فالاربعة زوج والثامن مضاعف
لخمس (لجمل وهو قياس) جنس (مؤلف من مقدمات
مشهورة) فصل ويختلف باختلاف الارزاق والامكنة والاقران
وغيرها (والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معقولة)
كتبني عليه السلام اولي (او منطوية) معقولة فيها اعتقاد ارجح نحو كل

لخصوكم ان تصور الطرفين لا ينفك عنه تصور الوسط
وهو لا ينفك عنه ترتيب القياس فهنا امور ثلثة
متعاقبة فمتى تصور الطرفا حصل بسهولة قياس مرتب
منتج لها فهي قضية قياسها معها كما عرفت لا ينفك
ان معنى الزوج اما هو المنقسم بمساويين فالوسط
عين الطرف لا فاقول لان سلم ذلك لجواز ان يكون
تفسير الزوج بالمنقسم بالمساويين تفسير باللازم
ومادة الالف والنون بفتح الهرة لانه خبراى فهو ان
الجدل في اللغة القوة والمشهوراته في اللغة بمعنى المجادلة
وفي الاصطلاح وهو قياس آه =
كقولنا هذا الفعل حسن لانه عدل وكل عدل حسن
فهذا الفعل حسن وكقولنا هذا الفعل قبيح لانه ظلم
وكل ظلم قبيح فهذا الفعل قبيح وكقولنا هذا الفعل
محمود لامرعات الضعفاء وكل امرعات الضعفاء محمود
فهذا الفعل محمود
وهو قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا بخلاف اولية فلها
صادقة البتة
كلاختلاف الالسن فتكون شهرتها في لسان العرب دون
غيره مثلا
والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما يتفهم من امور
المعاد والمعاش والترهيب عما يضرهم كما يفعل الوعاظ
ويصرون بالجمهر كقولهم المؤمن لخالص يصلح ويصو
وكل من يصلح ويصوم مبعد من النار وكقولهم المؤمن
الشارب لغير عاص وكل عاص معذب في النار شوق

كقولنا كشف المعقولة
جد الان التي على
فيجب بقوله لعن الله الناطة والنشوة
في عند قوله لعن الله الناطة والنشوة
وكل فعل في غير النجاسة السلام
فهذا الفعل قبيح
على او منطوية اي او قياسها العقل حكم ارجح من مقدمات منطقية وهي مستقيمة
وقوله او منطوية اي او قياسها العقل حكم ارجح من مقدمات منطقية وهي مستقيمة
وقوله او منطوية اي او قياسها العقل حكم ارجح من مقدمات منطقية وهي مستقيمة

[illegible]

يعني وكيته الكبرى فهذا من قبيل حذف العطف مع اداة العطف كما في قوله تعالى سربل تقيمكم الحرا والبرء

٥. أى على صورة الإيجاب في الشكل الثاني أو على صورة السلب في الشكل الثاني =

والاختلاف في النتيجة موجب لعدم الانتاج لان معنى الانتاج استلزام ذوات القياس النتيجة فصدق القياس تارة مع الايجاب والاخرى مع السلب يدل على كل واحد منهما ليس بالازم لذات القياس لان ما بالذات لا يختلف بحال

٧
والنتيجة في الاول كل انسان ناطق فهو صادق وفي الثاني
كل انسان فرس فهو كاذب بل يصدق لاشي من الانكشاف

والنتيجة في الاول لاشئ من الانسان بفرض وهو صادق وفينا في لاشئ من الانسان بنا طلق فهو كاذب بل يهتد كل انسان ناطق لمرتبته

الفاء جواب شرط محذوف تقديره اذا جعل الشكل الاول
معيارا للعلوم فحقن نوره ههنا اوفى هذه الرسالة
لجعل دستورا در النسخ

منه قوله دستوراً بضم الدال وهو الاقصم والفتح جائز قال الاحترى هو بمعنى الاصل والقانون وقد يطلق على الوزير الاعظم والمراد ههنا المعنى الاول ويمكن ان يحتمل على الثانى مجازاً وما قاله الشراح في تفسيره اى مرجعاً يكفى به بيان لمحصل المعنى المرتبه رصالحهم انتهى

قوله ^{١٤} اما معناه التذكرة في هذا المقام ان يقال ان محصل
إيجاب المقدمتين والشكل الثاني حل شيء على شيءين
وحل الشيء على شيءين لا يستلزم حمل أحد الشيءين على

وكذا القسطنطين استنساخا الى الاقرا وبالعكس (ولما نفع الثاني عند اختلافه)

مقدمه بالايجل و مستبد اواقفتنا فيه الزم الاختلاف الموجب لعدم الاتباع
الاختلاف موجب

وهو قد قيل في سورة نازلة مع إحياء النجاة وآخر جمع سبلها وهو على
 "أحد" "من قضى الثالث" "في كل يوم" "في كل يوم" "في كل يوم"

ان النتيجة ليست لذاته لا مستحالة اختلافا مقصودا لنا اذ اعندنا ايها المقدسين
 اي عزم الايمان في التمسك بالحق
 المقدمتين في النتيجة تكونان
 نعم انما الزعم ان الحق
 في نفسه كذا
 فالحق لا يجب ان يكون
 كل الحق
 فالحق كذا

فَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ

من الاستباحة ولا شيء من الفرس او من الناطق بحجر (والشكل الاول)

هو الذي يجعل أمينا إذا كان للعلم، أي ميزانها والعيار الوزن (فقوده ههنا
 كما ينفذ عمل = تكونت على النظم الطبيعي = أي يحصل = مع فزوده = أي الذي
 لا ينفذ عمل = أي الذي

لِيَجْعَلَ دَسْتُكَ اِيَّيْ جَاعِي كَقِيَّةٍ (وَيُخْرِجَ مِنَ الطُّلُوشِ وَطِ الشَّجَاهِ اِيْجَابَ
وَفَعْلَةٍ صَغِيرَةٍ بِحَبْنَةٍ حَسْبِ رَكْعَةٍ
بِسْمِ نَبِيِّ اِيْ جَاعِي حَسْبِ رَكْعَةٍ
الْمَدِينَةِ الْقُدْسِ الْعَقْدَةِ لَا اَصْلَاحَ لَهَا

الصحة وكلية العبد وضروبه النسخة (اربعة) والقبيل بقضيه سنة عشر ضروباً

[illegible]

والقول بان بعض القضايا لا يكون لها حدود هاتين
ان حدود القضية هي الحدود الموضوعية
والقول بان بعض القضايا لا يكون لها حدود هاتين
ان حدود القضية هي الحدود الموضوعية
والقول بان بعض القضايا لا يكون لها حدود هاتين
ان حدود القضية هي الحدود الموضوعية

كما سيجي من ان الانتاج بواسطة عكس نقيض القضية
لا يسمى قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوي لرعاية
حدود القضية فيه فان قلت ان كان كذلك فلم ذكره
في المطولات وطولوا الحكمه تطويلا كما دعت على الاجابة
والضبط قلت لانه فائدة في بيان صدق القضية بواسطة
صدق عكس نقيضها كذا قالوا مع ان الشيخ كثيرا ما يستخرج
بعكس النقيض في كنه الحكمة كما لا يخفى على متبعيه ومبغيه
في بيان باب ابي الاقيسة = رابع =
(الباب الرابع) في مقاصد التصديقات وهو باب القياس
في تعريفه وتقسيمه (القياس هو قول) جنس (مؤلف
من قول) يخرج القول الواحد كقضية البسيطة المستقلة
لعمومها مثلاً والمراد بالاقوال ما فوق الواحد ضرورة صحة
تأليف القياس من المقدمتين (متى سكت) صفة اقوال
اشارة الى ان كونها مسجلة في نفس الامر ليس بشرط تسميتها
قياساً فيتناول التعريف القياس الكاذب المقدمات ايضا
(لزم) يخرج الاستقراء الغير التام والتعميم فانها لو ان سلكا

مثلاً نقول قولنا كل انسان حيوان صادق لصديق نقيض
عكسه وهو كل ما ليس حيوانا ليس انسانا لان ثبوت نقيض
الاخص لكل نقيض لا يتم يستلزم ثبوت عين الاعم لكل عين
الاخص شقوى
والباب عبارة عن الالفاظ المخصوصة الاله على المعاني المخصوصة
من حيث انها دالة عليها كما هو المحتاج =
ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا واحكامها
شرح في بيان مقاصد التصديقات شقوى
قوله القياس اي ما يجب استحضاره القياس وهو لغة تقدير
شيء على مثال آخر واصطلاحاً هو قول مؤلفه مثلاً نقول
قوله جنس اي القياس المعقول واللفظ والقول ههنا
كالقول في تعريف القضية فاعلم ان القياس قسمان معقول
وملفوظ اما القياس المعقول فهو الذي يتركب من القضايا
المعقولة واما القياس الملفوظ فهو الذي يتركب من القضايا
المشفوظة فيجوز ان يكون كل حيوان كذا في نفسه
عكس النقيض لازم ان ليس بان
كاستلزام كل انسان حيوان قولنا بعض حيوان انسان
فانه لا يسمى قياسا ههنا
وقاعدة هذا القيدان قولنا المص في ما بعد متى سلبت
لا يخرج القضية البسيطة لانه لزم عنها لاذاتها قول آخر
وهو العكس حاشية من لو كانت الاقوال مكررة كنهها
بحيث يستلزم ثبوتها قول آخر
وكذا عكس نقيضها فانه لا يسمى قياسا وان لزم منه قول آخر
لذاته لان القول الواحد لا يسمى قياسا = ينبغي ان
لانها جمع في التعريف وكل جمع في التعريف يراد به ما فوق الواحد
فالا قول يراد بها ما فوق الواحد لبيتنا والقياس المؤلف من

فان كان لا يشترط في تعريفه ان يكون له حدود هاتين
ان حدود القضية هي الحدود الموضوعية
والقول بان بعض القضايا لا يكون لها حدود هاتين
ان حدود القضية هي الحدود الموضوعية
والقول بان بعض القضايا لا يكون لها حدود هاتين
ان حدود القضية هي الحدود الموضوعية

فی لفظہ مشترک بین معینین
خللاصتہ
صلو اللہ علیہ
وآلہٖ

لا يكون الا بين جزئين
فان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين
فان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين
فان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين

واما الآخر بان فصلان وان اردت منع الخلو ومنع الجمع
بين كل جزئين معينين من اجزائها كما في المثالين المذكورين
هذا والحى ان المراد بالانفصال ان كان انفصالا واحدا
لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلوبا
الانفصال فيتحقق بين جزئين واكثر في الاقسام
الثلاثة ولما فرغ من القضايا بشيء في احكامها
على طريق الاختصار والاقتصار على المطلقات
على ما هو دأب الكتاب فقال (التناقض) اي
من جملة احكام القضايا التناقض وهو اختلاف
القضيتين يخرج اختلاف المفردين كزيد وعمر و
ومفرد وقضية (بالايجاب والسلب) يخرج
اختلافهما بالكل والشرط والعدول والتحصيل
وغيرهما فان نقيض الشيء سلبه لا عدوله
لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات
ولذا يقال لا تناقض في المفردات لانها مع اعتبار

ان يكون بين جزئين والاخر ان يكون بين اكثر من جزئين
فان مر ان تركب كل واحد من المفصلات الثلاث من اكثر
من جزئين من غير تفرقة بين المفصلة الحقيقية و
بين اختيها
قوله على طريق الاختصار اي ترك بعض الاحكام يقال
اختصارا اذا ترك بعضه واورد بعضه واتى بشئ دون
اي ترك كل الوجوهات يقال اقصر عليه اذا لم يأت بشئ
ما يفارقه فيكون مدلول الاختصار ترك البعض ومدلول
الاقتصار ترك الكل
قوله والاقتصار على المطلقات واحترز بها عن الوجوه
لان المسلم يعتبر لاحكامها في هذا الكتاب كقولنا كل
انسان حيوان بالضرورة وكل فلك متحرك بالدوام
الى غير ذلك
من النقص وهو ازالة الشيء من اصله كقصر الجدار والرا
به ما سبكه الصر قدمه على العكس لعمومه لساثر
القضيا بالتحلاف العكس
وانما ابتدأ بالتناقض لوقوف بعض البيانات من العكس
والثلاث على التناقض فانه يقال في العكس اذا صدق
نقيضها واذا صدق نقيضها يلزم اجتماع النقيضين
ههنا فلولم يعرف التناقض ههنا لم يميز هناك لوجه
جنس بعيد بنا ولا اختلاف الواقع بين قضيتين
ومفردتين وبين مفرد وقضية
كقولنا زيد لا حجر وزيد ليس بحجر والمراد من العدول كون
حرف السلب جزءا من المحول كالمثال الاول ومن التحصيل
ما لا يكون حرف السلب جزءا منه كالمثال الثاني فعني قولنا
زيد لا حجر الا لا حجر ثابت لزيد ومعني قولنا زيد ليس
بحجر ان يكون سلبه لا حجر

عن زيد لا حجر لان سلبه لا حجر
عن زيد لا حجر لان سلبه لا حجر
عن زيد لا حجر لان سلبه لا حجر
عن زيد لا حجر لان سلبه لا حجر
عن زيد لا حجر لان سلبه لا حجر
عن زيد لا حجر لان سلبه لا حجر

قوله فان نقيض الشيء سلبه لا عدوله
لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات
ولذا يقال لا تناقض في المفردات لانها مع اعتبار
قوله فان نقيض الشيء سلبه لا عدوله
لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات
ولذا يقال لا تناقض في المفردات لانها مع اعتبار
قوله فان نقيض الشيء سلبه لا عدوله
لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات
ولذا يقال لا تناقض في المفردات لانها مع اعتبار

قوله وان كان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين
فان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين
فان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين

قوله وان كان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين
فان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين
فان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين
قوله وان كان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين
فان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين
فان فصلان لا يكونان الا
بما بينهما من جزئين

قوله فان نقيض الشيء سلبه لا عدوله
لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات
ولذا يقال لا تناقض في المفردات لانها مع اعتبار
قوله فان نقيض الشيء سلبه لا عدوله
لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات
ولذا يقال لا تناقض في المفردات لانها مع اعتبار

لا أعلم أيضا ان
 من قد أدعى هذا الجحش ان
 العبرة في ايجابها وسلبها ليس
 بالاجابة بل بالبيان
 وسلبها بالبيان
 يكون الانسان
 لا أعلم انما يجب ان يؤخذ في مانعة الجمع مع القضية الاخص
 من نقيضها لان كل من جزئها يستلزم نقيض كل جزئ منها الاخر
 فيها ولا انعكاس لا يستلزم نقيض كل جزئ منها الاخر
 انما سميت مانعة الجمع لاشتراكها في رفع القضية الاخص
 والصدق وفي هذه القضية ايضا الاحتمال العكسي رابعة
 الواحد منها وهو صدقها كاذب والباقي صادق
 لان كذب عدم كونه شجرة يكون شجرة وكذب عدم كونه حجة
 كونه حجة فاسا لانه لا يرفع الغناء صدقا لا كاذبا
 قوله وما في الكذب فقط واعلم ايضا انه يجب
 ان يؤخذ في مانعة الخلو مع
 الاعم من نقيضها الاستلزام
 نقيض كل جزئ

جزئتها عين الاخر لمنع الخلوعنهما من غير عكس لجواز الجمع
فيكون عين كل جزء اعلم من تقيض الاخر **قوله حليل**
وانما سميت مانعة الخلولا امتناع خلوها عن احد جزئها

يرفع العناد في الصدق والكذب كقولنا ليس الميتة أمانة أن يكون
 هذا الإنسان كاتباً أو تركياً فانهما يصدقان وتكذبان معاً (أما)
أي عدم الاعتناء = أي يدل من الناس على صدقه
أي أن يكون هذا الإنسان كاتباً أو تركياً

وَمَرَادُهُمْ بِالْبَحْرِ مَا يَكُنُ الْغُرُقُ عَادَةً مِنْ مَاءٍ بِلَاسِ سَائِرِ
الْمَاءَاتِ لَا الْبَحْرُ نَفْسُهُ فَلَا يَتَوَحَّمُ اجْتِمَاعُ الطَّيْرِ فِيهِ فِي الْكَلْبِ
يَا نِيكَذَا زَيْدِي بَثْرٌ وَحَوْضٌ وَيُفْرَقُ

في الصدقة فقط وتسمى (مانعة الجمع) فقط لقولنا هذا الشيء إما
 أي المصدم والنال = ^{لأن يكون من هذا الشيء} ^{أما}
 حجر أو شجر) فانها لا يصدقان وقد يكذبان يكون أنسا وسألها
^{فإنها لم تكن} ^{أي أن يكون الشيء} ^{لأن يكون الشيء}

وهي أربعة اقسام احدهما ان يكون في البحر ولا يغرق والثاني
ان يكون في البحر ويغرق والثالث ان لا يكون في البحر ولا يغرق
والرابع ان لا يكون في البحر ويغرق والقسم الاخير باطل ^{منه}

ربيع العاد في الصدق فقط حوليس الله اما ان يكون هذا الشيء
 لا شجراً ولا حجر فانها يصدقان ولا يكذبان والا نكان حجر وشجراً
 معاً (واماً) في الكذب فقط وسم (مانعة الخلف فقط كقوله لنا

قوله ومنه يعلم اى وما ذكرنا من تعارض الموجب والسلب
الغير الحقيقية يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة مانعة
للمجمع كذب فيها سالبة للمجمع لان صدق موجبة مانعة
المجمع يقتضى امتناع الاجتماع بين الجزئين كقولك هذا الشيء

زَيْناً مَا انْ يَكُونُ فِي الْبَحْرِ وَمَا انْ لَا يَغْرُقُ (فَانِ الْكُونُ فِي الْحَجَرِ مَعَ
 عِلْمِ الْغُرُقِ صِدْقَانِ وَلَا يَكْذَبَانِ وَالْأَغْرُقُ فِي التَّرْوِثِ سَالِتُهُمَا

اما حجر واما حجر وصدقوا سالتها بعضى امكان الاجماع بينهما
كقولك ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء لا شيئا ولا حجرا
وبينهما ثنائى فلا يجمع الوجبة والسالبة من مانعة الجمع
فى الصدق فكلاهما صدق احدهما كذبا والاخر ولكن صدق فمثل
هذا المادة سالبة منع الخلو لان تحقق منع الجمع فقد يستلزم

يرفع العناد في الكذب فقط نحو ليس البتة زيدا اما ان لا يكون
في البحر واما ان يعرف فان عدم الكون في البحر مع الغرق يكذبان

لا يشترط موافقة ان يكون العناد في الصدقة لا في الكذب في

ولا يصدقان ومنه يعلم أن كل مادة صدق فيها موجبة منع
الحجج كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة منع الحلو وكل

السالبة يكون العناد في الكذب لا في الصدق فلا يصدق السالبة
على ما يصدق عليه الموجبة لان بينهما عناد سبحان الله
لا متاع اجتماع النقيضين وكذا الكلام في كل سالبة

فِيهَا سَالِبَةٌ مَنَعَ الْجَمْعَ وَكَانَ فِي جَانِبِهَا الْبَيْتُهَا وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ

[illegible]

الصدق هو مادة الصدق فيها سالبية مانعة من الجمع وهو يقتضي صحة الجمع مع إيجاب نسبه ككذب الخاد أو كان في السالبة منه الخلوقة

في الجمل من نقص علمه
 في الجمل من نقص علمه

[illegible]

[illegible]

لزم تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وانه محال برهان

طرد یعنی مزجبه جمع افراد و عکسا یعنی مرحله منم اعناده

قوله وكذا الحكم آه يعني ان الحكم في زمان غير معين بحيث يتشروى سري في جميع الازمان على سبيل الدلية كقولك قد يكون اذا جاء زيد فاكرمه فانها قضية شرطية جزئية لان لفظ قد يكون يد على بعض غير معين من الزمان مع الحكم المطلق اى بدون التعرض للزمان اصلا كقولك ان جاء زيد اكرمه فانها قضيتان شرطيتان مهلتان لانه قد اهل فيها التعرض لكمية الزمان لان انتفاء التعرض لكمية الزمان اما انتفاء التعرض للتعرض اصلا كما في المثال الاول او بانتفاء التعرض لكمية الزمان مع التعرض للزمان اليهم كما في المثال الثاني لان اذا طرأ الزمان دون ان يهنا على الانتفاء =

۷۰ ای محالی عن التعریف للزمان ای الحكم فی زمان غیر معین
مع الحكم المطلق مثلاً زمان =

والتصلة فثمان هذا هو المشهور والتحقيق ان التصلة
منقسمة اليها والى المطلقة اذا حكم فيها ان قيد بقيد
للزوم سميت لزومية وان قيد بقيد الاتفاق سميت
اتفاقية وان لم يقيد بشئ منهما سميت مطلقة ^{قوله}
^{بمعنى} المقضى وهو علاقة اى الزوم وهو امتناع الانفكاك

كان النهار موجودا فالعالم مضئ فان المقدم معلو
حله التالي وهي طلوع الشمس والمراد بالعلة ههنا
ما يتوقف عليه الشيء اعم من العلة التامة والناقصة
فيشمل الشرط والخبر كما هو مذهب الحكماء واعلم
ان ما ذكرهنا من العلاقات انما هو علاقات
المتصلة للزمنية واما علاقات المتفصلة العنادية
فهي

(تسمى هلمة) لا همال السور فيها (كقولنا) في الحملة

(الانسان ناطق) وفي الشرطة ان جاء زيد او اذا جاء زيد

فأكرمته والمرأة فوقة الخشية لان الحكم على افراد الشعب

في الملة والشرية = خير ان =

ای افراد الشی و می الخیرة المحلہ ای خونا = ای غنا

ولدا الحكم في زمان مندر مع الحكم المطلق يتلا زمان
ناظر الى الشرعية المجردة ناظر الى الشرعية مهيمنة

(والتبعية) قسمان لانها (إمّا) ان يكون الحكم بالاتصال

فِيهَا مَبْنِيًّا عَلَى اقْتِضَاءِ وَهِيَ تَسْمَى (الزُّومِيَّةُ) وَذَلِكَ إِمَّا

ان يكون المقدم علة للتالي (كقولنا ان كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود) او بان يكون التالي علة للمقدم

كذلكه اوبان يكونا معلولي علة واحدة بخوان كان النهار

فإن لكل واحد من وجود النهار وأضائه العالم معلول لظهور الشمس
ومحمد إمام الميرزا هو بمنزلة الله في هذا العالم

بِأَمْرِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّدَا أَبَا بَكْرٍ وَوَكَّانَ عَمْرُو بَيْتَهُ (وَأَمَّا) أَنْ لَا يَكُونَ دَلِيلُ

بلیون لحام بالانصال مجرد الاتفاق وسمی

(اتفاقية لقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحق رنا هو)

فانه حكم فيها بالاتصال بمجرد الاتفاق بيننا طقبة
 فلعدم اشتغالها بالالزام بل على الاتفاق في نفسه

[illegible]

المحل في الموضوع وهو بطلان لغة وعرفا اذا لا سود لا يطلق
في العرف واللغة حقيقة على من لا يتصف بالسود اذ لا و
بدا وان امكن اتصافه به في ذاته وان اتصافه في الموضوع
بوصف المحل باحدى الجهات المختلفة كالضرورة والادام
والامكان وغيرها في احد الزمنة عقد الحمل وهو تركب
خبري ويجوز ان يكون بالفعل عندهما ولا يجب اجتماع
اتصافين في ان واحد عندهما لصلوكل نام مستقظ حقيقة
وعند اهل العربية يجب لان مثل هذا لا يصدق الا بالمجاز
في احد الطرفين تخفة الرشد

لزوجته واقعة وكقولنا ليس اما ان يكون العدد زوجا او منفصلا
بمتساويين حكم فيها بان مياسة الانقسام بمتساويين للزوجية
غير واقعة (والجزء الاول من الحلية يسمى موضوعا) لانه
وضع ليحل عليه شئ (والثاني محولا) لانه على الاول
(والجزء الاول من الشرطية) أي شرطية كانت (يسمى مقدما)
لنقدمه في الذكرو طبعيا وان تأخر وضعها (والثاني تاليا)
لنبوه لذلك وما مر علم ان (القضية) حلية كانت وشرطية
متصلة او منفصلة (اما موجبة) أي حكم فيها بالايقاع
(كقولنا) في الحلية (زيد كاتب) واما سالبة (ان كان الحكم
فيها بالانتزاع (كقولنا) فيها (زيد ليس بكاتب)
وامثلة الشرطيات قد تقدمت (وكل واحد منهما)
اي من الموجبة والسالبة اما مخصوصة او محصورة
او مهيمة والمحصورة اما كلية او جزئية ففي القضايا
مخصوصتان ومهيمةان ومحصورات اربع وذلك
لان الحكم في كل من الموجبة والسالبة اما على موضوع

قوله لانه وضع ليحل عليه فيمانه لا وجه لتخصيصه بالانثى
قلنا ولما يقال لانه وضع ليحكم عليه بالانثى والتقي
لا يقال ان اراد به ليحكم عليه بالانثى والتقي لا نأقول
انه تعسف

وفيه نظرا ايضا لانه احد المحمول من اللغوى فيكون مختصا
بمحمول الموجبة والاولى اخذه من المحل الاصطلاحي اعني
ادراك الوقوع واللا وقوع ليشمل محمولا سالبة ايضا
فوه حلت

لنقدمنا على مذهب البصريين وما يرى في صورة هذين
الجزء على الشرط فهم يأولون بان المقدم دليل الجزاء وهو
نفسه بخلاف هذا الدليل عندهم او غالبا عند الكوفيين
لانهم يجوزون تقديم الجزاء على الشرط لكن الغالب التأخير
در الناحية

لان الشرط متبوع والجزء تابع والمتبوع مقدم على التابع
قوله وان تأخره في إشارة الى ان تقدم الجزاء على الشرط جائز
عند الميزاني وان كان ممنوعا عند النحوي لان نظر الميزاني
الى المعنى والتقديم لا يبطله بخلاف النحوي فان نظر النحوي
الى اللفظ والتقديم يبطله الصدارة برهان
ك في بعض المواضع مثل فالنهار موجود ان كانت الشمس طالعة

الاول من الموضوع وهو بطلان لغة وعرفا اذا لا سود لا يطلق
في العرف واللغة حقيقة على من لا يتصف بالسود اذ لا و
بدا وان امكن اتصافه به في ذاته وان اتصافه في الموضوع
بوصف المحل باحدى الجهات المختلفة كالضرورة والادام
والامكان وغيرها في احد الزمنة عقد الحمل وهو تركب
خبري ويجوز ان يكون بالفعل عندهما ولا يجب اجتماع
اتصافين في ان واحد عندهما لصلوكل نام مستقظ حقيقة
وعند اهل العربية يجب لان مثل هذا لا يصدق الا بالمجاز
في احد الطرفين تخفة الرشد

وتجوز ان يكونا متبوعين في موضوع واحد
للمقدم في الموضوع وهو بطلان لغة وعرفا اذا لا سود لا يطلق
في العرف واللغة حقيقة على من لا يتصف بالسود اذ لا و
بدا وان امكن اتصافه به في ذاته وان اتصافه في الموضوع
بوصف المحل باحدى الجهات المختلفة كالضرورة والادام
والامكان وغيرها في احد الزمنة عقد الحمل وهو تركب
خبري ويجوز ان يكون بالفعل عندهما ولا يجب اجتماع
اتصافين في ان واحد عندهما لصلوكل نام مستقظ حقيقة
وعند اهل العربية يجب لان مثل هذا لا يصدق الا بالمجاز
في احد الطرفين تخفة الرشد

فان قلت فيهم منه ان لا يقع
ولا ان يقع جزء القضية مع
ليس كذلك فينبغي ان يقال لا بد
الحكمة او وقوعها او لا وقوعها
ما يرد لا بد في العلم بها من ايقاع
عليها ولا اعتبار على كون المعنى
التي هي مورد الإيجاب والنسبة
تلك التي هي مورد الإيجاب والنسبة
والمورد بالثبوت اعم من ان يكون
الشئ ثابتاً في نفسه او ان
وعليه فان القيام بالحكم
فان كان المرد بالثبوت اعم من ان
فان كان المرد بالثبوت اعم من ان
فان كان المرد بالثبوت اعم من ان

لان القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة الحكمية او انزاعها النسبية
ثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القائلة بايقاعها او سلبها حتمية وان
ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او ثبوت مبيانية مفهوم عن مفهوم آخر
فالقضية القائلة بايقاعها او انزاعها شرطية ومن هذا يعرف
ان الشرطية ايضاً اما متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجودة حكم فيها بان وجود النهار عند طلوع الشمس واقع
وكقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجودة حكم فيها بان
وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع (واما شرطية منفصلة
كقولنا العدا اما زوج واما فرد) حكم فيها بان مبيانية فردية العدد

ان كان المرد بالثبوت اعم من ان
فان كان المرد بالثبوت اعم من ان
فان كان المرد بالثبوت اعم من ان

لان الكلام الصادر بان هذا المثال لا بد من صحته
فان كان المرد بالثبوت اعم من ان
فان كان المرد بالثبوت اعم من ان
فان كان المرد بالثبوت اعم من ان

طلب القضاء

لنقاء في نفس الامر غم لا مثلاً في الخارج مادة الاجتهاد
 كوجه الاربعه موجوده فيها في الذهن ونفس
 الامر وماده افتراق الذهن كوجود وجهه
 للنفس في الذهن فقط لا في نفس الامر وماده افتراق
 نفس الامر كوجود السواد للحيثي ونفس الامر لا في
 الذهن لعدم نقله من الشئ في ٩٥
 قوله لقائله واللام متعلق بيقال فان قلت اذا كان القول
 موصولاً باللام كان القول بمعنى الخطاب يقال قال لى
 خطابه وحيجاً يقال انك صادق فيه واذا كان الخطاب
 قلت اللام ليس بيهله للقول بل بمعنى عن التبعه والمجاوزه
 فيكون المعنى يقال بعيداً عن قائله ومجاوزه اعني فيكون غائباً
 فلذا قال لقائله بالغيبه دون الخطاب وهو الجواب للشهور
 او اللام للاجليه او بمعنى في كما في قوله تعالى وقال الاظلم
 در التامع
 اى مع قطع النظر عن خصوصية القائل وعن خصوصية المؤ
 والمجول وعن خصوصية المفهوم بل بالنظر الى مجرد ثبوت شئ
 شئ وانتفاء شئ عن شئ
 سواء ملفوظ او معقول لا جنس لسان الاقوال
 يعنى ان القضية تطلق تارة على الملفوظ كزيد كاتب وتارة
 على العقول وهو الذى عبر عنه بزيد كاتب والملفوظ
 لفظ ضرب زيد والعقول معنى ضرب زيد سمع
 والقضية المعقولة المركب المعقول من موضوع
 المعقول والمجول المعقول والنسبة التامة للخبر
 لان القضية والقول المشتركان في الملفوظ والمعقول
 نحو زيد قائم في اللفظ وفي العقل كذلك ضو
 ون
 وغير الطلبية كالقسم وافعال المدح والذم وصيغ
 العقود كعت واشترت فان كل مركب من هذه المركبات

الشيء بل من
بفضيلة بل من
بفضل التصورات الجديدة عند علماء
والفردات فمن هذا ظهر لك ان كل من
من الفن عند علماء النحو ولا يلزم ان يكون
هو كلام عند اهل الدين كمنه الديكيات
فضيلة بل
تقول الكافر في النظام واجبا حق فانه صادق عند الجمهور والخاص
عند الكافر في النظام واجبا حق فانه صادق عند الجمهور والخاص
عند الجمهور والخاص

[illegible]

فقال الحكيم له ان كان مطابقا للاعتقاد او الاعتقاد
نظاما وغير ضار عند النظام واجتبا
مادة اقترافه عند النظام واجتبا
عبد الحكيم
فقال الحكيم له ان كان مطابقا للاعتقاد او الاعتقاد
نظاما وغير ضار عند النظام واجتبا
مادة اقترافه عند النظام واجتبا
عبد الحكيم
فقال الحكيم له ان كان مطابقا للاعتقاد او الاعتقاد
نظاما وغير ضار عند النظام واجتبا
مادة اقترافه عند النظام واجتبا
عبد الحكيم

القضا يا جمع
مطالما جمع مطبنة
ابتداء التثنية على كذا
حمله لا ولى رتبته
من فاعل البيت
انزل من اهل البيت
انزل من فاعله

اليد من الفاعل
نصف من المضاف
فقط من مضاف
الى النازل من
من قبل اسمان
نصف من شئ
فلا

[illegible]

٢٠
 واما النقل من نوصفة الى الاخرى
 الفرد بعد الجمع ولم يبق القضاة
 ان يبقوا على ان التعريف لها
 ان يقال انك صادقة فيه او كاذبة
 مادة الاجتماع كوجود الانسان
 في الخارج وفي نفس كل واحد
 او مادة الاجتماع كوجود الانسان
 في الخارج وفي نفس كل واحد
 او مادة الاجتماع كوجود الانسان
 في الخارج وفي نفس كل واحد

| | |
|-----------|-----------|
| نفس الامر | نفس الامر |
| نفس الامر | نفس الامر |
| نفس الامر | نفس الامر |

الساعة الخامسة

طریقہ سنی و شیعہ

[illegible]

لان الغيبة ممنوعة والمستند في هذا النوع على ما قاله اوجده الاول
 ان معنى الممنوع هو وجود الوجود وكان غيبته من ادبيات
 المضاف عن المضاف اليه ما من حال واكتفى بالاول
 معرفة المرفوع في غيبته من تعريف الذي بنفسه
 لان القائل لا الغيبة
 قال ابيهم

لا انفصال لمنع الخلو كذا المروى عن شمس الأئمة الأصفيهانى
 قيل لا يجوز تعريف الم عرف لأنه لو كان الم عرف معرف لزم
 التسلسل لا يحجاب عنه بان معرف الم عرف عينه كوجود
 الوجود لان العينية ممنوعة بل يحجب اما بان التسلسل
 غير لازم لان معرف الم عرف من حيث يتمو غير محتاج الى
 معرف آخر ايا البدها اجزاء او لكونها معلومة فكما انه
 من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر كذلك لا يحتاج
 اليه من حيث هو معرف لكونه معلوما باعتبار عارض
 وهو صدق مطلق الم عرف المحدود عليه وقد عرفت ان
 الخاص يقع معرفا باعتبار غير اعتبار خصوصيته واما
 بان التسلسل في الامور الاعتبارية لا يقطع باقطاع
 الاعتبار غير محال فعلم ان القول الشارح اما حاد او سمي
 لانه ان كان مجرد الذاتيات فخذ والا فسم فغير
 (المحد) بانه (قول دال على) كنه (ماهية الشيء)
 وهو ان كان تعريفاً يجمع الذاتيات فخذ تام وان كان

١
سحة التعريف بالعين وجاعل لعدم صحة التعريف بالعين
دليل على انقطاع التسلسل فلا يلزم عليه من قوله بالعينية
الحكم بحصة تعريف الشيء بنفسه حتى يكون ممكنا للحال
والثالث ان معرفة العرف اخص من مطلق العرف فلو كان
عين لمزم ان يكون الاخص عين الاعم برهات
٢
والا يلزم تعريف الشيء بنفسه وإضافة الشيء الى نفسه
أي من حيث ذاته مع قطع النظر عن الوصف أي عن كونه معرفة
فانه عارض عليه فلا ينفك اليه ٣
٤
أي لظهور اجزاء معرفة العرف وهو التصور والاكتشاف وغيرها
٥
أي يعلم الغيرة اما اذا اريد به العلومية بما الوحي والا الهام
فلا يرد ما ذكره المحشي قولنا الحمد رضا الآخر العرفي
٦
لما ذكره بقوله اما بالبله اجزاء اول كونها معلومة شدة
٧
فعله وقد عرفت أي جوابا لمز يقول ان قولنا اما يستلزم تصوره فهو
شيء لا يصلح تعريفا للعرف المطلق لانه اذا وقع معرفة العرف
معرفة للمعرف ومعرفة العرف اخص من مطلق العرف فلو كان التعريف
اخصا من المطلق والتعريف لا يكون الا بالمساواة والاخر
لا بالاعم وتحرير الجواب ان يقال ان قولنا اما يستلزم تصوره
تصور الشيء انما وقع تعريفا للعرف المطلق بحسب مفهومه
وذا من غير اعتبار شيء آخر معه ولا شك انه بهذا الاعتبار
ساو للعرف المطلق واركا باعتبار عارض كونه معرفة للعرف
اخص من مطلق العرف فله تساوة ذاتية وخصية
فالتعريف باعتبار المساوات الذاتية انما اعتبارا لاختصاصه
لوصفية كما ان الكل بحسب مفهومه اعم من الجنس لشموله
نوع وغيره من الكليات وتجب وصف كونه جنسا للجنس
اخص من مطلق التعريف اخص من المطلق على ما عرفت فيجب للجنس

والا فانه ان التسلسل في الامور لا اعتبار به في الحقيقة ولا في التحقيق ولا في العلم ولا في الاعتقاد ان التسلسل في الامور لا اعتبار به في الحقيقة ولا في التحقيق ولا في العلم ولا في الاعتقاد ان التسلسل في الامور لا اعتبار به في الحقيقة ولا في التحقيق ولا في العلم ولا في الاعتقاد

قوله الثاني على ما صدق عليه انفسايب الشئ وهو ما صدق فلا يلزم انفسايب الشئ الى نفسه بحسب اللغة كما لا يلزم بحسب الاصطلاح

قوله ما صدق عليه حقيقة وعلى هذا التقدير يكون المستوي وما صدق عليه حقيقة فلا يلزم انفسايب الشئ الى نفسه بحسب اللغة كما لا يلزم بحسب الاصطلاح

قوله ما صدق عليه حقيقة وعلى هذا التقدير يكون المستوي وما صدق عليه حقيقة فلا يلزم انفسايب الشئ الى نفسه بحسب اللغة كما لا يلزم بحسب الاصطلاح

يطلق على ما صدق عليه حقيقة فربما يراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه الحقيقة كما يكون

أي ما صدق عليه الحقيقة

نسبة جزئها اليه (والذاتي) قد سبق بيان ما هو المراد منه وهو اقسام ثلاثة لانه اما مقول في جواب ما هو وفي جواب ما هو في ذاته وهو الفصل والمقول في جواب ما هو اما بحسب الشركة

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع ولذا قال (اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة)

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

فقط (كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان لا بحسب الحقيقة بل بحسب النسبة

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

جواب يقولنا ما لا انسان والفرس لا نقولنا ما لا انسان لان السائل عما هو انما يسئل عن تمام الحقيقة وليس لحيوان تمام

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

حقيقة الانسان المختصة بتمام حقيقة المشتركة مع الفرس فلا بد من قولنا فقط والآن يصح قوله (وهو) اي ذلك المقول

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

(الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) فان كل جنس للجنس شامل

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

وقد يكون جوابا اذا استعمل من زيد فقط وعم فقط وكه فقط

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

فقط (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) فان كل جنس للجنس شامل

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

وقد يكون جوابا اذا استعمل من زيد فقط وعم فقط وكه فقط

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

فقط (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) فان كل جنس للجنس شامل

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

وقد يكون جوابا اذا استعمل من زيد فقط وعم فقط وكه فقط

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

فقط (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) فان كل جنس للجنس شامل

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

وقد يكون جوابا اذا استعمل من زيد فقط وعم فقط وكه فقط

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

فقط (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) فان كل جنس للجنس شامل

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

وقد يكون جوابا اذا استعمل من زيد فقط وعم فقط وكه فقط

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

فقط (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) فان كل جنس للجنس شامل

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

وقد يكون جوابا اذا استعمل من زيد فقط وعم فقط وكه فقط

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

فقط (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) فان كل جنس للجنس شامل

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

وقد يكون جوابا اذا استعمل من زيد فقط وعم فقط وكه فقط

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

فقط (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) فان كل جنس للجنس شامل

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

وقد يكون جوابا اذا استعمل من زيد فقط وعم فقط وكه فقط

أي لا تطلق لانه لا تطلق لان

وهو تقسيم المعنى الثاني في شئ من تقسيم النوع والفصل واجزا
كان قبل عادة الشئ أبدا على ان يكون الثاني عين الاول
ولا يدل دلالة قطعية على المغايرة لجواز ان يكون على الاول
اي حيث لم يخل وهو والتعدد من الضمير الى الثاني
يقضي بكونه في المغايرة على المغايرة لاجل ان هذا الضمير الى الثاني
لا يدل دلالة قطعية على المغايرة لجواز ان يكون على الاول
وهو تقسيم المعنى الثاني في شئ من تقسيم النوع والفصل واجزا
كان قبل عادة الشئ أبدا على ان يكون الثاني عين الاول
ولا يدل دلالة قطعية على المغايرة لجواز ان يكون على الاول
اي حيث لم يخل وهو والتعدد من الضمير الى الثاني
يقضي بكونه في المغايرة على المغايرة لاجل ان هذا الضمير الى الثاني

بالتأويل بان يراد بالداخل غير الخارج فان حمل على الظاهر يكون
المراد بالذاتي حين ما شئ في التقسيم المعنى الثاني ولذا اعاده
مظهرا فلم يكف بالمضمرة وان امكن حمل المضمرة على الاستخدام
لكن الغالب في المضمرة ارادة المعنى الاول واما حديث اعاده
الشئ معرفة فاصلا بعدل عنه كثيرا للمقارن وان حمل
على التأويل المذكور فالذاتي في مخرج التقسيم جاز على اصل
اعادة الشئ معرفة (واقعا عرضي وهو الذي يجال فيه)
اي لا يدخل في حقيقة جزياته باحد المعنيين اي بان لا يكون
جزا او بان يكون خارجا (كالمصاحك بالنسبة الى الانسان)
فانه خارج لان القاعدة ان نوعا ما اذا كان له خواص
مترتبة كالناطق والمتعجب والمصاحك فافهمها بغير
ذات لان الذاتي اقدم فان قلت حقيقة النوع عين الذات
فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور ان اطلاق الذاتي
عليه اصطلاح لا لغوي فلا يقضي المغايرة بين النسب
والمنسوب اليه واقول الذات كما يطلق على نفس الحقيقة

اي يخالف الذاتي او الذي يدخل في حقيقة جزياته
يريد ان العرضي يطلق عند الميزان على معنيين يقابلان
بمعنى الذاتي فان فسر الذاتي بالمعنى الاخص الغير الشاط
للتويع يكون تفسير العرضي شاملا وان فسر بالعكس
فما العكس على تقيض الاخص والعكس بالذاتي لا يكون
جزا على تقيض معنى الاخص فيكون داخل في العرضي
لان مفهوم غير الداخل صادق عليه برهان
قوله او بان يكون خارجا اشارة الى تقيض المعنى الاع
الذاتي وهذا المفهوم غير صادق على النوع فلا يكون جزا
المراد الانسان المعهود كزيد او جزيات الانبياء
يراد من احد المعنيين خاصة كزيد وعمر
قوله لان القاعدة جواب لمن يقول ان الحكم على الناطق
بانه داخل في حقيقة الانسان وعلى المصاحك بانه
خارج عنها تحكم لكونها امتساويان في اختصاصهما
بالانسان وتحرر الجواب ان يقال ان اختصاص الناطق
بالانسان اقوى من اختصاص المصاحك بمتابع ومتبع
على اختصاص الناطق ببناء على ان الانسان ما لم يتبع
بالادراك مطلقا وهو النطق لم يتصف بالانفعا
عند ادراكه الغيرية وهو الضحك والوصف المقام
في اختصاص بالشئ واتصاف ذلك به اقوى من الوصف
بالتأخر فيه برهان
اي النطق بالباطن بالقوة اي الادراك بالقوة ولا الاهرا
بالفعل ولا يلزم ان لا يكون النائم والطفل والجنون
والاخرس اشياء شح

بالتأويل بان يراد بالداخل غير الخارج فان حمل على الظاهر يكون
المراد بالذاتي حين ما شئ في التقسيم المعنى الثاني ولذا اعاده
مظهرا فلم يكف بالمضمرة وان امكن حمل المضمرة على الاستخدام
لكن الغالب في المضمرة ارادة المعنى الاول واما حديث اعاده
الشئ معرفة فاصلا بعدل عنه كثيرا للمقارن وان حمل
على التأويل المذكور فالذاتي في مخرج التقسيم جاز على اصل
اعادة الشئ معرفة (واقعا عرضي وهو الذي يجال فيه)
اي لا يدخل في حقيقة جزياته باحد المعنيين اي بان لا يكون
جزا او بان يكون خارجا (كالمصاحك بالنسبة الى الانسان)
فانه خارج لان القاعدة ان نوعا ما اذا كان له خواص
مترتبة كالناطق والمتعجب والمصاحك فافهمها بغير
ذات لان الذاتي اقدم فان قلت حقيقة النوع عين الذات
فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور ان اطلاق الذاتي
عليه اصطلاح لا لغوي فلا يقضي المغايرة بين النسب
والمنسوب اليه واقول الذات كما يطلق على نفس الحقيقة

قوله عن الذات يعني ان الذاتي ما ينسب الى الذات فلا يصح
ان يكون ذاتيا ولا الى نفسه وهو محال
النوع ذاتيا الى نفسه وهو محال
يلزم انساب الشئ الى نفسه
ان يكون ذاتيا ولا الى نفسه وهو محال
النوع ذاتيا الى نفسه وهو محال
يلزم انساب الشئ الى نفسه
قوله فكيف يكون ذاتيا ولا الى نفسه وهو محال
النوع ذاتيا الى نفسه وهو محال
يلزم انساب الشئ الى نفسه
قوله فكيف يكون ذاتيا ولا الى نفسه وهو محال
النوع ذاتيا الى نفسه وهو محال
يلزم انساب الشئ الى نفسه

قوله ان يكون
الدلائل ان يكون
تقديم المطابقة على التضمن ولا التزم
وتقديم التضمن على المطابقة ولا التزم
تقديم كل من الدلائل على المطابقة والتضمن فلا يكون
وهو معنى الاشتقاق بينهما بوجهان
قوله فان الدلائل ان يكون مطابقة عند الاطلاق على
على الضوء يمكن ان يكون مطابقة عند الاطلاق على
الضوء وتضمنها عند الاطلاق على المجموع والتزامها عند
عند الاطلاق على المجموع والتزامها عند الاطلاق على
الضوء وتضمنها عند الاطلاق على المجموع والتزامها عند
عند الاطلاق على المجموع والتزامها عند الاطلاق على
الضوء وتضمنها عند الاطلاق على المجموع والتزامها عند

يدخلها فيه كمن
بواسطة ان الضوء
عدم وضعه الضوء
وهو معنى الجبرية
حاصله انه اذا اريد
عليه مطابقة وان اريد
كانت تضمنها وان اريد
بذلك كانت
التزام

بالمطابقة وعلى احدهما اي على الحيوان فقط او على الناطق فقط
بالمطابقة او دلالة المطابقة او دلالة التسمية بالمطابقة =

بالتضمن وعلى قابل العلم وضعة الكتابة بالالتزام وفي هذا المقام
متعلق ببدل = متعلق ببدل =

اسئلة الاول ان حد ودلائل التثنية ينقض كل منها بالآخرين
جميع اسئلة = اي اسئلة الاول =

فمثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة للمجموع والضوء والمجموع
اي دلالة لفظ الشمس = وان اريد منه المجموع كانت التزاما =

فان دلالة على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتضمننا والتزاما
اي دلالة لفظ الشمس = وان اريد منه المجموع كانت التزاما =

فلا بد من قيد توسط الوضع في كل منها كما فعلوا احترازاً عن الانقضاء
اي قبل هذه التركيب = اي من هذه الدلائل التثنية =

ولم يوجب من وجهين احدهما ان الامور التي تختلف باختلاف الاعتبار ايراد
اجابة ربه = كان الدلائل التثنية =

وتعاريفها قبل الحديث سوا ذلك ولم تذكر قوماً الكفو كلهم بارادتها
اي تعريف هذه الامور = اهل النطق =

من غير ذكر تعريفات الكليات حيث يمكن ان يكون شئ واحد جنساً وتوفاً
علة =

يقال اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بتوسط
الوضع لما وضع له مطابقة وعلى جزء ما وضع له
الوضع لما وضع له تضمننا وعلى ما يلازمها وضع له
في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له التزاما شوق
اي من الحدود الثلاثة

للمجموع فقط مرة الضوء فقط مرة والمجموع
اي المجموع والضوء معاً مرة اخرى فان دلالة لفظ
الشمس على تقديرنا على الضوء مثلاً او على المجموع
مثلاً او على المجموع مثلاً يمكن ان تكون اى دلالة
لفظ الشمس عليه مطابقة وتضمننا والتزاما
لانه دل عليه مرة من حيث انه موضوع له
ومرة دل عليه في خمس المجموع ومرة دل عليه
بالالتزام لانه يلزم الجسم خلاصة

قوله احتراز علة فلا بد اوقيدوا ففعلوا
على سبيل التنازع =

كدلائل التثنية فانها تختلف باعتبار
المطابقة والتضمن والالتزام =

لان دلالة الشمس على الضوء تكون مطابقة
وتضمننا والتزاما بالاعتبار فالامور التي
يختلف باختلاف الاعتبارات
تخوف

قوله ان يكون
الدلائل ان يكون
تقديم المطابقة على التضمن ولا التزم
وتقديم التضمن على المطابقة ولا التزم
تقديم كل من الدلائل على المطابقة والتضمن فلا يكون
وهو معنى الاشتقاق بينهما بوجهان
قوله فان الدلائل ان يكون مطابقة عند الاطلاق على
على الضوء يمكن ان يكون مطابقة عند الاطلاق على
الضوء وتضمنها عند الاطلاق على المجموع والتزامها عند
عند الاطلاق على المجموع والتزامها عند الاطلاق على
الضوء وتضمنها عند الاطلاق على المجموع والتزامها عند
عند الاطلاق على المجموع والتزامها عند الاطلاق على
الضوء وتضمنها عند الاطلاق على المجموع والتزامها عند

ولما توجه على ما ذكره من الدلالة
الشك ان ما ذكره من تقديم الدلالة
التي هي لا يفيد وجه تقديم الدلالة
في صدر الرسالة بل انما هو تقديم
اللفظ فقد جاء بقوله ان المجتهد
المعنى منه فقال ولما كان
والتمس هو التوجه الى الشيء
هو التوجه الى الشيء مع الاقسام
والاشارة الى الشيء مع الاقسام
فقد جاء بقوله ان المجتهد
المعنى منه فقال ولما كان
والتمس هو التوجه الى الشيء
هو التوجه الى الشيء مع الاقسام
والاشارة الى الشيء مع الاقسام

ولما كان في معنى اللفظ باعتبار دلالة عليه وجب التعرض للتصديق
فان قلنا لم بدأ بما هو ابعد من المقصود الاول من النطق
قلت لا غلظ المقصود اليه آخر الامر على ما قاله اللطوي
وغيره في بعض تصانيفه فان الانسان يخل الى الحيوان
والحيوان يخل الى الجسم وهو يخل الى الجوهر فلو ذكر
من قصد تعريف الانسان تعريف الجسم والجوهر
كان المقصود الذي هو الانسان اوضح منها
لان موضوع تلك البياض هو اللفظ الدال فالدلالة
قد موضوعها وجوابه يمنع ذلك لتخالف الاصطلاح
بتعريفها وتقسيمها اي لذكر تقسيم الدلالة الى اللفظية
وغيرها واللفظية الى اللطافة والظمنية والالزامية
واعلم ان العلم يطلق في المشهور على معان احدها مطلق
الادراك الذي يتم التصديق والتصديق وثانها التصديق
اليقيني الذي هو عبارة عن الاعتقاد لجازم الثالث المطابق
لواقع والثالث مطلق التصديق الذي يتناول الحكم
اليقيني وغيره من الاحكام والمراد من العلم هو المعنى
الاول شرح
لزوم العلم من العلم كزوم العلم بوجود الصانع من العلم
بوجود المصنوع ولزوم الظن من العلم كزوم الظن بوجود
الظن من العلم بوجود السحاب ولزوم الظن من الظن
بوجود المطر من وجود السحاب عند رؤيته الدخان
في جو السماء واما لزوم العلم من الظن فحاله برهان
قوله دليلا وهو سمة الظهور الدليل معلوم تصديقي
وان الشيء الاول اعم منه ومن العلوم التصوري شوقي

والا فاضاها من الفن بل ذكرها في باب ايسر اعرجى مقدمة لباحثه
في حرفة الدلالة = على حدة = اي من الفن =
اي اذا كان آه فالفاء جزائية فتقول بين القامين =
فقول الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم
الدلالة في اللغة الارشاد وفي الاصطلاح هي كون آه =
او الظن بشيء آخر او من الظن به الظن بشيء آخر فالاول يسمى
دليلا برهانيا وبرهانا ان لم يتخلل الظن والا فليلا اقناعيا وامارة
والشيء الثاني يسمى مدلولاً وتقسيمها ان الدال ان كان لفظاً فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية فوضعية ان توسط الوضع فيها كخطوط
والعقود والاشارة والنصب والافقية كدلالة العالم على الصانع

ان يكون في جوهر
التعريف لما في
اللفظ باعتبار
كون اللفظ متغيرا
على العلم والظن
بما هو اعتقاد
في احتمال التقين
وباستعمال
اليقين والاشارة
الدلالة في فنون
اللفظية فقال
دلالة العلمين

قوله دليلا كما في التجارة بالنسبة الى المرج فان التجارة امانة
الرج ولا يلزم من العلم اليقيني بالتجارة العلم اليقيني بالرج
من العلم به العلم كزوم العلم بوجود الصانع من العلم
بوجود المصنوع ولزوم الظن من العلم كزوم الظن بوجود
الظن من العلم بوجود السحاب ولزوم الظن من الظن
بوجود المطر من وجود السحاب عند رؤيته الدخان
في جو السماء واما لزوم العلم من الظن فحاله برهان
قوله دليلا وهو سمة الظهور الدليل معلوم تصديقي
وان الشيء الاول اعم منه ومن العلوم التصوري شوقي
قوله دليلا كما في التجارة بالنسبة الى المرج فان التجارة امانة
الرج ولا يلزم من العلم اليقيني بالتجارة العلم اليقيني بالرج
من العلم به العلم كزوم العلم بوجود الصانع من العلم
بوجود المصنوع ولزوم الظن من العلم كزوم الظن بوجود
الظن من العلم بوجود السحاب ولزوم الظن من الظن
بوجود المطر من وجود السحاب عند رؤيته الدخان
في جو السماء واما لزوم العلم من الظن فحاله برهان
قوله دليلا وهو سمة الظهور الدليل معلوم تصديقي
وان الشيء الاول اعم منه ومن العلوم التصوري شوقي

أي في الغاية كاللغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا
مثل كون مسائل مستندة للغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا
وكون تلك المسائل مستندة للغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا
أي في الغاية كاللغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا
مثل كون مسائل مستندة للغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا
وكون تلك المسائل مستندة للغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا

عن الاعراض الذاتية لشئ واحد وحدة حقيقة واعتبارية
وجهة واحدة عرضية تتبع الجهة الأولى ككونها آلة واستبانتها
غاية جرى عادة العلماء على تقديم الشعور بتعريف العلوم باجتهاد
للمتنبين وغايتها وموضوعها على الشروع في مسائلها فقول
باعتبار الجهة الأولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
للصور والتفديقات من حيث تقعها في الإيصال إلى الجوهرة
أو عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يجازيها أمر
في الخارج من حيث تنطبق على المعقولات الأولى التي يجازيها
بها أمر في الخارج وباعتبار الجهة الثانية المنطق قانون

ذاتية وعرضية وكل من كان كذلك جرت عادتهم على تقديم
الشعور فالعلماء جرت عادتهم ويمكن التصور بالإستعداد
هكذا لما كانوا إلى كثرة تضيقها بجهة جرت عادتهم
لكن المقدم حق والثاني مثله ويحتمل أن يكون قوله أعلم
أن من حق كل طالب كثرة إشارة إلى الكبرى وقوله لأن كل
علم كثرة إلى الصغرى وتقديم الكبرى على الصغرى شائع
لكنه وهي هنا الرعاية بطريق التعليم حيث أتى بالتخصيص
بعد التعميم شوقي
عطف على الشعور بتقدير المضاف أي وجرت عادتهم على تقديم
بيان غايتها وكذا موضوعها ويجوز عطفها على تعريف العلوم
ليكون في محيز الباء بتقدير ذلك المضاف أو على تقديم الشعور
بتلك المسائل غايتها وموضوعها محتملة
منها المعنى وقد يطلق على أدراكات العقولات ويحصل المعنى
الأول باسم المنطق الظاهري والثاني بالباطني ويجوز أن يكون
في اللغة اسم مكان فكان منع المنطق ومعدنه محذوفين
قوله المنطق أي مفهوم الكل الإجمالي الشامل لجميع المسائل
التصور المعبر عن مطلق المنطق فإن لفظ المنطق بل جميع أسماء
العلوم كالنحو والصرف وغيرها يطلق على المسائل الخاصة
لبحثها وعلى التفديقات بتلك المسائل الشخصية وعلى الملكية
لحاصلة من مزاولة تلك الأدراك والتفديقات على المفهوم الكل
الإجمالي الشامل لجميع تلك المسائل والثلاثة الأولى لا يقبل
التعريف بالطريق المعتاد وإنما يوصل إليه نوعا من تعريف جامع
ومانع بالاعتبار الرابع محذوفين
أ. التقييد بالجهة الشخصية لا عرض الذاتية لأن المنطق لا يبحث
مطلقا عن الاعراض الذاتية للصور والتفديقات والأكبر لا يبحث عن كون كل واحد منها قديما وحديثا أو
مكتنفا ومعتبرا أو حاصلا في الذهن أو في الخارج أو غيرهما عن الاعراض الذاتية التي لا مدخل لها في المنطق
ب. بحث عن الاعراض الذاتية التي لها دخل في الإيصال إلى كون التصور المفرد
أحد من الكليات أو كون التصور المركب من المفرد من الكليات فهذا لا يدخل في
من كليات
والرسم الذاتي
فان هذا لا يدخل في البحث
نافعة في نفس الموضوع
لكن ما عطفه على الموضوع
عكس في نفس الموضوع
فكانه أو التقييد
لا يقبل التقييد

أي في الغاية كاللغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا
مثل كون مسائل مستندة للغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا
وكون تلك المسائل مستندة للغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا
أي في الغاية كاللغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا
مثل كون مسائل مستندة للغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا
وكون تلك المسائل مستندة للغة عن الخطأ في الفكر وقد ساء فيها أيضا

علم منطق دین بین الاساتذہ والطلاب مرغوب و مقبول و مختصر و مفید اولان
شمس الدین (احمد بن ختمه الفزاری) مرحومك فناری نام كتاب مستطابك مشکلاوت
وغوامضنی اخوان دینہ حل ایدردہ جہ دہ زیددہ مذکور اولان کتابردن تحشیہ
وایضاح اولندی کذلک قول احمد نام حاشیہ مقبولہ نك دخی ظہر نك نقد اولان
کابلردن تحشیہ وایضاح اولنہ ذق مجرّد اخوان خالصدن بردعا آرزو سیلہ
موقع انتشاره وضع اولندی

لستأمری کتب

برہا الدین قوالحمد قرہ خلیل شوقی محمد امین شرح مطالع نور الدین
سید شریف عماد الدین در الناجی تحفة الرشید سعد الله افندک سید علی زاده شیخ میر
عصمت الله محمد بردی محی الدین افندک اسمعیل صبی قاسم ارضوی خطیب کانقری
سہام مختصر دسوی عبدالرحمن فرائد معنی الطلاب مجید الدین ترقی فاسیدی
عرب زاده شروانی انعقاد مولانا زاده تصدیقا حمدی افندک شرح عقاید
وبعضا فیرا لیل

معارف نظارت جلیله شی رخصتیلہ قوطاشی جادہ سندہ (۳۶) نور مولی قرملو
عبدالله افندیک مطبعہ سندہ طبع اولمشدر و اخیر شورای دولت قراریلہ
امتیاز لی رخصتنامہ نومرو (۷۴) و تاریخ مکت (۲۴) لیلنا شبومہ مخصوص ایلہ
مہمور اولیانلر ساختہ نظریلہ باقیلوب مقلد ل نظام مخصوصہ توفیق
مسئول اولمشدر

تصیح کمال اعتنا الیہ لکھی و قلمی طبع اولمشدر



مضایود لازمہ علاوہ اولمشدر

صاحب دالری قرہ زری
بر کتاب فنا

د مالک محمود

۱۴